الفصل الثامن

القرية فى الدول النامية

تحليل نقدى لبعض اتجاهات التغير الاجتماعى

دكتور

السيد محمد الحسينى

سجل العقدان الأخيران اهتماماً ملحوظاً من جانب العلماء الاجتماعيين بدراسة وتسجيل التغيرات الاجتماعية التى تعرضت لها القرية فى الدول النامية . ولعل المبرر الأساسى لهذا الاهتمام هو أن الغالبية الغالبة من سكان هذه الدول يعيشون فى قرى ويتخذون من الزراعة (وما يتصل بها) مصدراً أساسياً للعيش . وفضلا عن ذلك فلقد وجد العلماء الاجتماعيون المحدثون أن من الصعب الوصول إلى أحكام وتعميمات صادقة دون التعرف على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى طرأت على الدول النامية بعامة وعلى مجتمعاتها الريفية بخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لقد ظل الفكر الغربى لفترة طويلة يتخذ موقفاً عاطفياً من الفلاحين ؛ فهو فى بعض الأحيان يكن لهم الازدراء ، وفى أحيان أخرى يحمل لهم تقديراً خيالياً[1] .

غير أن معالجة التغير الاجتماعى فى قرى الدول النامية تنطوى على صعوبات . فمع ما نلاحظه من وجوه شبه فى ظروف هذه الدول ، إلا أن هناك وجوه **اختلاف** بينها لا يمكن تغافلها . وعلى ذلك فإن تناولنا لقرى الدول النامية يفرض علينا قدراً من التجريد ، كما يتطلب منا التركيز على وجوه الشبه العامة التى تميز هذه الدول . وبالإضافة إلى ذلك فإن تحليلنا لأعمال العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بدراسة القرية فى الدول النامية سوف يواجه بالضرورة مشكلة أساسية تتعلق بتناولهم لموضوع التغير . فعلى سبيل المثال نجد اتجاهاً يؤكد البعد التاريخى كما هو الحال فى دراسة جاك بيرك

(١) T. Shanin; "Peasantry as a Political Factor"; in T; Shanin (ed.) *Peasants and Peasant Societies*; Penguin Books, p. 239.

Berque لقرية مصرية[٢]، بينما نجد اتجاهاً آخر يميل إلى تبنى المنهج المقارن ، حيث يتم عقد مقارنات بين عدد من القرى يفترض أنها على مستويات مختلفة من التطور . ويمثل هذا الاتجاه دراسة ريدفيلد للياكاتان فى المكسيك[٣]، ودراسة فاى Fei وتشانج Chang لقريتين صينيتين خلال فترة ما قبل الثورة[٤]، وكذلك دراسة عاطف غيث لقرية مصرية[٥] . وبرغم تباين هذه الدراسات ، إلا أنها تميل إلى تحليل التغيرات المختلفة التى طرأت على قرى الدول النامية، وعلى الأخص تلك الناجمة عن الاستحداثات التكنولوجية . وإذا كانت دراسات الاتجاه الأول تميل إلى تأكيد التغير الداخلى الذى يطرأ على المجتمع المحلى، فإننا نجد دراسات الاتجاه الثانى تسعى إلى إبراز العوامل الخارجية المحدثة للتغير .

وهناك بعد ذلك مشكلة تتعلق بتناول هذه الدراسات للدول النامية ذاتها . فهناك بعض الباحثين يميلون إلى وصف الدول النامية بصغر الحجم ، والعزلة ، وتجانس مجتمعاتها الريفية . بعبارة أخرى يصفونها « بالشعبية » على حد تعبير ريدفيلد . ولقد وصف هوسيلتز Hoselitz المجتمع «الشعبى» بأنه « مجتمع خاضع للتأثير ،وأنه يلعب دوراً أساسيًا فى تحديد أنماط التدرج فى الدول المتخلفة صناعيًا[٦] . كذلك ذهب هيرتزلر Hertzler إلى أن «أكثر من ثلثى سكان العالم يعيشون فى مجتمعات ساكنة، عتيقة ، مقاومة للتغير والتجديد[٧]» . ولقد سبق أن أوضحت فى موضع آخر كيف أن مفهوم المجتمع « الشعبى » بالمعنى الذى حدده ريدفيلد لا يكاد يميز أى مجتمع معاصر ، وأن هناك — بالفعل — قدراً كبيراً من الشك فى خاصية « التقليدية »

---

(٢) Berque, J; *Histoire Sociale d,un Village Egyptien au Xxéme Siècle*, Mouton, Paris, 1957.

(٣) Redfield, R; *The Folk Culture of Yucatan*, University of Chicago Press, 1941.

(٤) Fei, H.T; Chang, C.I; *Earthbound China : A Study of Rural Economy in Yunnan*, Routledge & Kegan Paul, 1948.

(٥) عاطف غيث ، القرية المتغيرة، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٤ .

(٦) Hoselitz, B; "Social Stratification and Economic Development" *International Social Science Journal*, Vol. 16, No. 2 (1964).

(٧) Hertzler, I.O, *The Crisis in World Population. A Sociological Examination with Special Reference to the Underdeveloped Arcas*, University of Nebraska Pross, 1956.

التى تميز المجتمع الشعبى [٨] .

ولا شك أن الشىء الأقرب إلى الصحة فى هذا المجال هو أن الدول المتخلفة هى دول متفاوتة التقدم ، وأن تخلفها هو — إلى حد كبير — نتاج لتنميتها المتفاوتة أو المتباينة . وهنا يبدو لنا بوضوح أن مفهوم المجتمع المزدوج dual society يستطيع أن يعيننا على فهم التخلف بطريقة أفضل وأعمق من مفهوم المجتمع الشعبى ، وإن كنا نلحظ — مع ذلك — قدراً من الغموض والتحيز فى الدراسات التى استعانت بهذا المفهوم ، ذلك أن هذه الدراسات تنظر إلى القطاع المتخلف أو التقليدى من المجتمع المزدوج (القرية) كما لو أنه مستقل تماماً عن القطاع المتقدم أو الحديث (المدينة) . بل إن هذه الدراسات تسلم بأن التغير يبدأ فى الانتشار من « مراكز التحديث » (العواصم) إلى « معاقل التقليد » (القرى) . وهنا تبدو المجتمعات المحلية الريفية وكأنها مستقبل إيجابى جيد يتلقى كل ضروب التغير من المناطق الحضرية . وإذا كان لهذه المجتمعات المحلية الريفية أى دور دينامى فى هذا المجال فهو انتقاء العناصر الثقافية التى يمكن أن تقبلها أو ترفضها . ثم إعادة تفسير وتبنى هذه العناصر .

وترتبط هذه النقطة بنقطة أخرى تتعلق بتصورات من الدارسين للتغير الاجتماعى فى الدول النامية ، إذ أننا نلحظ فى دراساتهم ميلا لمعالجة التغير كما لو أنه ظاهرة حديثة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية . ويبدو ذلك الميل أوضح ما يكون فى مقال هوسيلتز الذى أشرت إليه قبل قليل حيث يقول : « لقد بدأت معالم المجتمعات المحلية التقليدية تتشكل مؤخراً حينما بدأت تشهد أشكالا من التدرج الاجتماعى أكثر تعقيداً [٩] » . كذلك نلحظ فى هذه الدراسات تسليما بفكرة أساسية هى ؛ أن المجتمع الريفى — فيما قبل عملية التحديث — كان مجتمعاً استاتيكياً « تقليدياً » ، وغالباً ما تستخدم هذه الدراسات مفهوم « تقليدى » للإشارة إلى نمط من التنظيم الاجتماعى ظل يتصف بالدوام والثبات والاستقرار لفترة طويلة ثم ما لبث أن تعرض لتجديدات خارجية [١٠] .

---

(٨) انظر السيد الحسينى ، علم الاجتماع والتنمية ، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية ، فى : السيد الحسينى وآخرين ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، ص ٨٥ .

(٩) Hoselitz, B; *op. cit*

(١٠) خلال السنوات الأخيرة نجد معارضة من جانب بعض الدارسين لوجهة نظر هؤلاء الباحثين

إن التخلف — شأنه شأن التقدم — هو عملية تاريخية كلية شاملة . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هى أن الدول المتخلفة التى ظلت خاضعة لقوى أجنبية قد تعرضت لتغيرات عميقة برغم حالة التخلف التى عاشتها . ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى ما أحدثته تجارة الرقيق فى أفريقيا ، والقهر الذى عاش فى ظله الهنود فى أمريكا اللاتينية ؛ وإجبار الفلاحين الهنود على زراعة القطن . لقد كان لهذه الإجراءات وما شابهها تأثيراً عميقاً على بناء هذه الدول ، تأثيراً امتد لقرون عديدة من التبعية والخضوع . ومن الطبيعى أن تكون قرى الدول النامية أول من تأثر بهذا الخضوع . ولقد عبر إيرك ولف Wolf عن ذلك بوضوح حين قال : « إن المجتمعات الريفية التى نصفها الآن بالتقليدية ، هى من نتاج النظام التجارى الاستعمارى[١١] » . وهنا تبدو العلاقة الوثيقة بين مفهومى **التخلف والتقدم** ، إذ أنهما

= « بالتقليدية » . فعلى سبيل المثال يصعب القول كما ذهب هيجن Hagen — بأن الفلاحين يبدون عدم استعداد لاستغلال الفرص المتاحة أمامهم ؛ ذلك أن هناك دراسات عديدة أوضحت كيف أن الفلاحين يقومون بعمليات حسابية اقتصادية معقدة تشمل فيما تشمل الزمن والنقل والاعتبارات الاقتصادية الأخرى . كذلك من الصعب القول — كما ذهب بعض الدارسين — بأن الفلاحين غالباً ما يجدون صعوبة فى تغيير أنماط سلوكهم ، وأنهم — كما يقول بانفيلد Banfield — . عادة ما يستسلمون للمقادير حينما يواجهون بآمال المستقبل . غير أن النظرة المتأنية لسلوك الفلاحين تكشف على الفور أن التفكير القدرى للفلاح يتوقف — إلى حد كبير — على قدرته على التنبؤ بالأحداث المقبلة ، وأن استشعاره الخوف من العالم الخارجى قد يكون نتاجاً لثقافة الكبح التى يعيش فى ظلها ، بل إن من الصعب القول بأن الفلاح يعارض التجديدات الزراعية. فهو — كما يقول روجرز Rogers — يقبل عليها إقبالا شديداً إذا كان متيقنا من نتائجها الإيجابية ، وإذا كان فى موقف يتيح له اتخاذ قرار صائب فى ظل ظروف موضوعية ملائمة . وباختصار فإن مثل هذه الانتقادات من شأنها أن تعيد النظر فى مفهوم « الترشيد » كما يستخدم فى علم الاجتماع الغربى . فلقد أوضحت دراسات عديدة كيف أن الفلاحين فى الدول النامية يسلكون بطريقة رشيدة اقتصادية تماماً كما يفعل المنظمون الغربيون . لمزيد من التفصيل وللتعرف على وجهات نظر إضافية انظر : Oriz, S; „Reflections on the Concept of ‚Peasant Culture' and ‚Peasant Cognitive Systems"; in Shanin, T; Peasants and Peasant Societies, *op. cit*, pp. 322-336; Edwards, W; „The Theory of Decision Making", in W. Edwards and A. Tversky (eds.) *Decision Moking*, Penguin Books, 1967; Rogers, E; *Diffusion and Innovation*, Free Press, 1962; Banfield, E.C; *The Moral Basis of a Backward Souety*, The Free Press, 1958.

(١١) E.R. Wolf; „The Hacienda System and Agricultural Classes in San José, Puerto Rico; in André Béteille, *Social Inequality*, Penguin Books, 1970; pp. 172-190.

لا يشيران إلى وضعين قائمين بقدر ما يشيران إلى عمليتين تاريخيتين مستمرتين متلازمتين والحقيقة التى تعنينا هنا بعد ذلك هى ، أن التخلف كما يقول ميردال[١٢] Myrdal — بحق — هو عملية تراكمية بمقتضاها وجدت المجتمعات المحلية الزراعية نفسها فى تدهور مستمر وتبعية متزايدة للمناطق الحضرية الوطنية والقرى الاستعمارية بعامة .

وإذاً فقرى الدول النامية بدت خلال الفترة الاستعمارية وكأنها « مجتمعات جزئية » كما يقول الأنثربولوجيون » ، مجتمعات ترتبط بالمجتمع الكبير من خلال أساليب الاتصال والأسواق وبناء القوة . وإذا ما استثنينا بعض « الجيوب القبلية» المنعزلة نسبيًّا ، فإننا سنجد أن الغالبية العظمى من فلاحى الدول النامية يرتبطون بعلاقات خضوع واضحة بالمراكز الحضرية . ولا نستطيع — بطبيعة الحال — أن نفهم التحولات المعاصرة التى يتعرض لها هؤلاء الفلاحون الآن دون فهم التطورات التاريخية التى شكلت موقفهم الاجتماعى والطبقى والثقافى داخل مجتمعاتهم وفى إطار المجتمع العالمى .

(١)

ولا شك أن المجتمعات المحلية الريفية الصغيرة المكتفية ذاتيًّا قد حققت وجودها الفعلى فيما بعد العصر الحجرى الحديث ، وإن كان ذلك لا ينفى وجودها بصورة نادرة قبل ذلك التاريخ . غير أن تحقيق الفائض الاقتصادى فى القرية كان عاملا حاسما فى تاريخها وفى علاقاتها بالمراكز الحضرية . ولا تتعارض هذه الفكرة مع فكرة اقتصاد الإعاشة[١٣] التى بمقتضاها يميل سكان القرية إلى استهلاك السلع الغذائية الـ

---

(١٢) Myrdal, G.; *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, Duckworth, 1955

(١٣) يمثل هذا النوع من الاقتصاد خاصية أساسية تميز مجتمعات الفلاحين كما يبدو ذلك فى التعريفات التى تناولت هذه المجتمعات فى الدول النامية . فعلى سبيل المثال نجد إيرك ولف يذهب إلى أن الفلاحين هم المزارعون الذين يزرعون الأرض و يربون الماشية ، وأنهم — على النقيض من المزارعين الأمريكيين التجاريين — يسعون إلى الإنتاج من أجل إشباع حاجاتهم أكثر مما يسعون إلى الإنتاج من أجل الربح ، أما فائض إنتاجهم فيتحول إلى الأسواق الحضرية Wolf, E; *Peasants*, Prentice-Hall, N.Y.; 1966 =

ينتجونها . لقد كان اقتصاد الإعاشة هو نمط الاقتصاد الأساسى الذى عاشت فى ظله قرى الدول النامية قبل التوسع الأوربى ، على الرغم من أننا نفتقد كثيراً من البيانات الإحصائية الدقيقة التى تدعم ذلك . وتوضح بعض المسوح الحديثة التى تناولت أفريقيا إن حوالى ٦٠٪ من مجموع قوة العمل تعيش فى ظل اقتصاد إعاشة زراعى ، كما تكشف مسوح حديثة أخرى تناولت الهند أن حوالى ٨٠٪ من صغار ملاك الأرض الزراعية يعيشون فى ظل هذا النمط من الاقتصاد (حيث يستهلكون حوالى ٧٥٪ من مجموع ما ينتجونه) (١٤) . وعلى الرغم من أن فلاحى الدول النامية لا يتمتعون بقوة شرائية عالية بسبب انخفاض مستوى معيشتهم، إلا أن هذه الحقيقة يجب ألا تدفعنا — كما ذهب البعض — إلى القول بأن هؤلاء الفلاحين يعيشون فى ظل اقتصاد مغلق. إنهم — على العكس من ذلك — يتكاملون ويرتبطون باقتصاد السوق ويخضعون مباشرة للضغوط التى يمارسها عليهم . وآية ذلك أن هؤلاء الفلاحين يتبادلون منتجاتهم الزراعية بمواد مصنعة ، فضلا عن أنهم يمثلون قوة عاملة موسمية هامة بالنسبة للمراكز الحضرية ، مما يعنى مزيداً من الارتباط بالاقتصاد الحضرى . وإذاً فالفلاحون فى الدول النامية يرتبطون إرتباطاً عضوياً بالاقتصاد القومى من خلال « العمل المأجور » ، ذلك العمل الذى يفرضه نمط اقتصاد الإعاشة الذى يعيشون فى ظله . ومن شأن اقتصاد الإعاشة هذا ألا يتيح للفلاحين فرصة العمالة الكاملة على طول العام ، كما أنه لا يتيح لهم الدخل النقدى الضرورى الذى يستطيعون بواسطته إشباع حاجاتهم .

ولقد كان للتوسع الاستعمارى الأوربى تأثيراً بالغاً على اقتصاد الإعاشة فى الدول النامية ، ذلك أن النظام الاستعمارى قد أدخل نظام **النقد الفورى** فيما يتعلق بالمحاصيل

= وبطريقة مماثلة نجد ثورنر Thorner يفضل استخدام مصطلح « اقتصاد الفلاحين » للإشارة إلى جوهر حياة الفلاحين . وهذا الاقتصاد — كما يقول ثورنر — زراعى أساساً . فهم (أى الفلاحون) لا ينتجون فقط مايكفى حاجاتهم ، ولكنهم يحققون فائضاً اقتصاديا ينتقل إلى المناطق الحضرية . غير أننا نجد فيرث Firth يعرف الفلاحين فى ضوء نمط أساليب الإنتاج . فالفلاحون — عنده — فئة من صغار المنتجين تستخدم وسائل تكنولوجية بدائية ومعدات أولية بسيطة من أجل إنتاج سلع ضرورية . للتعرف على وجهة نظر فيرث انظر : Firth, R; *Elements of Social Organization*, G. A. wutts, 1951.

(١٤) Rangnakar, D.K; *Poverty and Capital Develpopment in India*, Oxford University; Press, 1958.

الزراعية حتى يتلاءم مع السوق الأوربية. ولا شك أن هذا الإجراء يعد أحد الملامح الأساسية التى ميزت النظام الزراعى فى الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية، وربما كان أحد أسباب تخلف هذه الدول لفترة طويلة من الزمان[١٥]. وهناك شواهد عديدة متناثرة توضح لنا كيف أن اقتصاد الإعاشة التقليدى فى الدول المتخلفة خلال الفترة الاستعمارية كان يتسم بانخفاض معدل الإنتاجية فى المجال الزراعى بسبب الاحتكار الاستعمارى. إذ أن الزراعة فى المستعمرات لم تكن تستند إلى تكنولوجيا حديثة بقدر ما كانت تعتمد على استغلال القوة البشرية الرخيصة والأراضى الزراعية الواسعة. كذلك فإن هناك شواهد تاريخية تشير إلى أن تكنولوجيا الرى المتقدمة التى سادت بعض الدول المتخلفة فيما قبل الاستعمار قد تعرضت للتدهور نتيجة للتغلغل الرأسمالى الغربى[١٦]. وبرغم الدعاوى العديدة التى تؤكد دور الاستعمار فى ميكنة الزراعة، إلا أن هناك دلائل عديدة مقابلة توضح بجلاء كيف أن التغلغل الاستعمارى قد أدى — من خلال أساليبه — إلى إنهاك التربة الزراعية ورفع معدلات البطالة المقنعة بين الفلاحين.

ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا على أن عمل الأسرة يمثل الأساس الذى ينهض عليه اقتصاد الإعاشة[١٧]. ففى أغلب المناطق الزراعية فى العالم المتخلف نجد العشائر والبدنات والأسر الممتدة تمثل وحدات اقتصادية

---

(١٥) وتفسير ذلك يسير. فإذا كان اقتصاد الإعاشة سببا فى انخفاض مستوى التغذية والفقر بوجه عام، إلا أننا نجد أيضاً أن الاعتماد على محصول واحد من أجل التصدير قد أدى إلى مزيد من الفقر فضلا عن التبعية والخضوع.

(١٦) فى البرازيل على سبيل المثال نجد أن زراعة قصب السكر لم تتعرض لتغيرات تكنولوجية أساسية إلا بعد إلغاء نظام الرق، وفى كوبا لم تتطور زراعة قصب السكر تطوراً ملحوظاً إلا بعد الثورة الكوبية وما أدخلته من ميكنة فى مجال الزراعة. لمزيد من التفاصيل انظر:

A.G. Frank; *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*; Penguin Books; 1969.

(١٧) وإن كان فاى Fei يتوصل بعد دراسته لقرية صينية إلى أن «استعمال المجرفة فى حقول الأرز قد جعل معظم العمل فرديا، أى أن العمل الجماعى لا ينتج أكثر من مجموع الجهود الفردية، كما أنه لا يزيد الكفاءة كثيراً» انظر:

Fei, H; *Peasant Life in China : A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley*, N. Y;1946; — p. 120.

تمارس الإنتاج الزراعى . غير أن السنوات الأخيرة شهدت نمواً ملحوظاً فى العمل المأجور فى مجال الزراعة . إذ أن العمل الزراعى المأجور لم يعد مقصوراً على العمال الزراعيين الذين يعملون فى الإقطاعيات الكبرى فى دول أمريكا اللاتينية، ولكنه بدأ يمتد وينتشر حتى أصبح يميز دول أفريقيا جنوب الصحراء . وفى هذه الدول نجد نسبة كبيرة من العمال الزراعيين يمارسون أعمالا صناعية مأجورة فى المدن (وفى بعض الأحيان فى دول أخرى) ثم يعودون بعد ذلك إلى قراهم خلال فترة معينة من العام لمباشرة مهامهم الزراعية . وفضلا عن ذلك لوحظ فى بعض الدول النامية (كما هو الحال فى أفريقيا) أن الرجل يضطر إلى الالتحاق بعمل غير زراعى بعيداً عن قريته ، بينما تظل المرأة تباشر المهام الزراعية ، تلك المهام التى ظلت—تقليديا — من مهام الرجال . وفى أمريكا اللاتينية — حيث ظلت « العبودية الزراعية» شائعة حتى وقت قريب نسبيًا — لوحظ أن هناك ميلا ملحوظاً لانخفاض معدل المشاركة فى زراعة المحاصيل ،وتكثيفاً واضحاً فى العلاقات النقدية الخالصة بين ملاك الأرض والعمال الزراعيين . ومن الأمور المقررة تاريخيًا أن العمل المأجور قد ظهر فى المستعمرات بسبب الصعوبات التى واجهها الاستعمار فيما يتعلق بالعمل الإجبارى . ولقد أوضح مور Moore وفيلدمان Feldman أن الحصول على فلاح للعمل المأجور كان أحد المشكلات التى واجهها المشروع الرأسمالى فى العالم المتخلف ، وأن تحقيق هذا الهدف قد تطلب نزع ملكية الفلاحين وفرض ضرائب باهظة على عقاراتهم وممارسة ضغوط متزايدة على الفلاحين حتى يتكاملوا مع الاقتصاد النقدى، وبالتالى مع النظام الرأسمالى[١٨]. وما إن يتحقق ذلك حتى يتدعم العمل المأجور ويصبح الأساس الذى

=ومع ذلك نجد يانج Yang فى دراسة له عن قرية صينية أخرى يذهب إلى أن الأسرة هى الوحدة الرئيسية للإنتاج الاقتصادى ؛ ذلك لأن العمل فى الأرض يؤدى إلى ظهور شكل فريد لعلاقات قرابة قوية وثابتة . انظر :

Yang, C.K; *A Chinese Village in Early Communist Transition*, Combridge, Massachusettes, 1959

(١٨) Moore, W; and Feldman, A; *Labor Commitment and Social Change in Developing Areas*, Social Science Research Council, 1960.

تنهض عليه حياة الفلاح . ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الموقف إلى تحطيم العلاقات الاجتماعية القوية التى تربط البدنات والأسر الممتدة ، وإلى اختفاء صور العمل الجماعى المختلفة ، وإلى ارتفاع معدلات هجرة الفلاحين إلى المراكز الحضرية ، مما يعنى مشكلات جديدة . غير أن العمل المأجور أدى فى نفس الوقت إلى نمو الوعى السياسى للفلاحين ودعم أيضاً ارتباط الفلاحين بأهداف قومية أرسع . لقد كان هذا الموقف — على وجه التحديد — عاملا أساسيًا من عوامل تشكل البناء الطبقى فى الدول النامية على نحو ما سأوضح فى موضع لاحق .

(٢)

وتميل الدراسات السوسيولوجية المعنية بقرى الدول النامية إلى تأكيد حقيقة أساسية هى ؛ أن الاقتصاد النقدى والعمل المأجور قد أحدثا تأثيرات بالغة العمق على بناء هذه القرى وعلاقاتها بالمراكز الحضرية . لقد وجد سكان القرى البعيدة المنعزلة أن باستطاعتهم الحصول على المنتجات الصناعية. وهكذا وجدوا أنفسهم يتكاملون شيئًا فشيئًا مع اقتصاد نقدى حديث . ويحاول بعض الباحثين تفسير هذا الموقف فى ضوء مسلمة بسيطة هى ، أن سيطرة الاقتصاد النقدى على قرى الدول النامية من شأنه خلق سوق اقتصادية واسعة ، وبالتالى رفع مستوى معيشة السكان الريفيين غير أننا لا نستطيع أن نسلم بهذه المسلمة ببساطة. إذ أن زيادة القوة الشرائية للسكان الريفيين لايعنى بالضرورة ارتفاع مستوى معيشتهم . فغالبًا ما يهبط معدل الإنتاج بحدوث التغيرات فى الاقتصاد النقدى ؛ فضلا عن أن هناك دراسات عديدة سجلت بعض الحقائق ذات الدلالة البالغة. من ذلك — مثلا — أن ارتفاع دخول الفلاحين قد يصاحبه مزيد من الإقبال على الكماليات (وفى بعض الأحيان على الخمور كما هو الحال فى أفريقيا) . كذلك لوحظ أن إدخال الاقتصادى النقدى فى بعض قرى الدول النامية قد أدى إلى ظهور فئة تضم الوسطاء التجاريين والمرابين ، وهى فئة تمتص الجانب الأكبر من الدخول النقدية لسكان هذه القرى. فى المكسيك — على سبيل المثال — لوحظ فى بعض المناطق أن المنتج الزراعى يمر بأكثر من عشرة تجار قبل أن يصل إلى يد المستهلك الحضرى ، بينما تباع السلع المصنعة فى القرى بأضعاف

سعرها فى المدن[١٩] . وهكذا نجد أن المزايا التى يمكن أن يحققها الاقتصاد النقدى (أى زيادة القوة الشرائية والدخل النقدى) لا تتوزع — عادة — بطريقة عادلة على سكان القرية .

والملاحظ أن تأييد بعض علماء الاجتماع لإدخال الاقتصاد النقدى فى قرى الدول النامية يستند إلى قضية أوسع وأشمل هى ، أن هذا النوع من الاقتصاد يشجع على ظهور المنظمين entrepreneurs ، وبالتالى يساعد على إحداث التنمية . فالمنظمون — كما يذهب هؤلاء العلماء — يستوعبون الأساليب الرأسمالية ، ويتمتعون بدافع قوى للإنجاز ، فضلا عن قدرات إبداعية[٢٠] . ومن شأن هذه الخصائص أن تدفع النمو الاقتصادى خطوات إلى الأمام ، وبالتالى ترفع من معدلات الإنتاجية . ويبرر هؤلاء العلماء ضرورة ظهور هذه الفئة من المنظمين فى ضوء طبيعة البناء الاجتماعى للقرية الذى يحول دون التجديد ويدعم الجمود . إذ أن هؤلاء المنظمين سوف يزيلون تدريجيًا الصفوة « المحافظة » أو التقليدية التى تعرق النمو الاقتصادى . ولست هنا فى موضع يسمح بنقد تفصيلى لهذه الدراسات ، ولكننى أكتفى بالقول بأن ظهور فئة المنظمين فى قرى الدول النامية يخلق بالفعل صفوة جديدة ، ولكنه لايغير — بأى حال من الأحوال — من طبيعة بناء القوة ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى ما أوضحته دراسات حديثة من أن المجتمعات المحلية الريفية التى دخلت فى إطار الاقتصاد النقدى قد خسرت أكثر مما كسبت فى الهند فقدت القرى القدرة على توفير طعامها وملبسها ،

---

(١٩) ولقد سجل دارسون عديدون هذه الظاهرة فى كثير من قرى الدول النامية. فى غرب أفريقيا لوحظ أن المزارعين الذين ينتجون الكاكاو والبن يتورطون فى ديون هائلة للتجار الذين يسرقون منتجاتهم . ولعل الدور الذى يلعبه المرابون فى بعض الدول الآسيوية أوضح من أن نؤكده هنا . ولا شك أن تجربة المكسيك فى هذا المجال جديرة بالإشارة فلقد واجهت برامج الإصلاح الزراعى معارضة شديدة من جانب كبار التجار الذين احتكروا تجارة المحاصيل الزراعية . انظر على سبيل المثال :

Hill P; *Migrant Cocoa. Farmers of Southern Ghana : A Study in Rural Capitalism*, Cambridge University Press, 1963, Chap. 7.

(٢٠) ناقشت هذه النقطة بالتفصيل فى موضع آخر . انظر مقالنا : « علم الاجتماع والتنمية » فى : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ص ٨٦ — ٩٤ .

(٢١) المرجع السابق ، نفس الصفحات .

وفى أفريقيا فقدت قوتها البشرية وفى أمريكا اللاتينية فقدت أراضيها الزراعية وحريتها (٢٢) .

والمحقق أن الاقتصاد النقدى والعمل المأجور قد أديا إلى ظهور تغيرات فى البناء الطبقى لقرى الدول النامية . ومع ذلك فإن طبيعة هذه التغيرات تختلف من دول نامية لأخرى . ففى أفريقيا — حيث نجد الاقتصاد النقدى والعمل المأجور ظاهرتان حديثتان نسبيًا — لم تتشكل بعد الفئات الاجتماعية الجديدة، بل وما تزال تمر بمرحلة انتقالية طويلة المدى . غير أن الشيء الواضح هو أن الاقتصاد النقدى فى قرى بعض الدول النامية قد أضعف من قوة الجماعات الحاكمة التقليدية ؛ وإن كانت هناك — مع ذلك — شواهد أخرى تشير إلى أن هذا الاقتصاد (كما هو الحال فى الهند) قد ساعد على خلق طبقة مسيطرة جديدة، طبقة تستند إلى ملكية الأرض والتحكم فيها (٢٣) . أما شواهد أمريكا اللاتينية فتميل إلى تأكيد التفاوت الطبقى الناجم عن إدخال الاقتصاد النقدى فى المناطق الريفية ، وارتباط هذا التفاوت بالتباين العنصرى (٢٤) .

ولا نستطيع أن نغفل التحولات الشاملة التى طرأت على قرى الدول النامية نتيجة لاتساع نطاق الملكية الخاصة للأرض الزراعية . ففيما قبل الاستعمار كان نقل الحيازات الزراعية والتصرف فيها محدوداً إلى حد بعيد، ويكاد يقتصر على الإرث الذى تحدده — أساسًا — البدنات والقبائل . وخلال الفترة الاستعمارية تدعمت الملكية الخاصة فى قرى الدول النامية وازدادت رسوخًا . ففى أمريكا اللاتينية — على سبيل المثال — كان الغزاة الأسبان والبرتغاليون يحصلون من ملوكهم على إقطاعيات زراعية كبيرة بعد طرد الفلاحين الهنود وتحويلهم إلى أقنان . ومع ذلك فلقد استمرت الملكية الجماعية للأرض الزراعية قائمة فى بعض دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الاستعمارية ، لكنها ما لبثت أن تحطمت دعائمها نتيجة للإصلاحات الليبرالية

(٢٢) وهنا نجد أن شعار « الأرض والحرية » الذى رفعته الثورة الزراعية المكسيكية شعار له دلالته ومغزاه فى هذا المجال .

(٢٣) Mukherjee, R; *The Dynamics of a Rural Society: A Study of Economic Structuren in Bengal Villages*, Akademie Verlag, Berlin.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل انظر :

E. Feder; "Latifundia and Agricultural Labour in Latin America", in Shanin, (ed.) Peasants and Peasant Societies, *op. cit*; pp. 83-97.

التى تمت خلال القرن التاسع عشر . وهكذا بدت الملكية الخاصة للأرض الزراعية وكأنها تشكل نمطاً عاماً فى دول أمريكا اللاتينية[٢٥] . وفى أفريقيا نلحظ أن الملكية الخاصة للأرض الزراعية كانت على الدوام لصالح المستوطنين الأوربيين . ولقد تم ذلك بواسطة اتفاقيات خاصة عقدها هؤلاء المستوطنون مع رؤساء القبائل الإفريقية . وفى إندونيسيا أدخل الهولنديون نظام الملكية الخاصة للأرض الزراعية بتدعيم طبقة كبار الملاك الأرض ، وبالتالى تدعيم نظام الضرائب العقارية . ومن الطبيعى أن يشكل هذا الموقف سنداً قوياً لكبار الملاك التقليديين فى القرية الأندونيسية : ومثل هذا عن القرية الهندية يقال[٢٦] .

ولا شك أن الملكية الخاصة للأرض الزراعية كانت عاملا مصاحباً أساسياً لتطور الاقتصاد النقدى ، فضلا عن أنها أحدثت تغييرات عميقة على بناء العلاقات فى قرى الدول النامية . فالملكية الخاصة أسهمت فى رفع معدلات إنتاجية الفلاح المالك وشجعته على تكريس مدخراته فى الزراعة وما يرتبط بذلك من ترشيد متزايد . لكن هذه الحقيقة يجب ألا تحجب عنا حقيقة أخرى لا تقل أهمية وخطورة هى ، أن الملكية الخاصة قد أدت أيضاً إلى تحويل أعداد كبيرة من الفلاحين إلى عمال زراعيين أجراء أو أقنان إن شئنا الدقة . إن الملكية الخاصة للأرض الزراعية لم تكن هى الحل السحرى الحاسم لمشكلات الفلاحين كما تصور بعض العلماء[٢٧] . إذ أن هناك شواهد واقعية متزايدة توضح لنا كيف أن الصراع أو النزاع حول حدود الأرض الزراعية إنما هو فصل طويل مثير فى تاريخ قرى الدول النامية . والواقع أن حل مشكلة ملكية الأرض لا يعنى حل كل جوانب المشكلة الزراعية . فإعادة توزيع الأراضى الزراعية لا يمكن أن يكون إجراء فعالا إلا إذا صاحبه تغيرات عميقة فى نظام التسليف الزراعى والمساعدات التكنولوجية والتنمية الاقتصادية بوجه عام . وفضلا عن ذلك فلقد أدى اتساع نطاق الملكية الخاصة للأرض الزراعية إلى زيادة فرص التفاوت

---

(٢٥) ومع ذلك نستطيع أن نستثنى المكسيك وكوبا . فى المكسيك ظهرت محاولة لإعادة نظام الملكية الجماعية ، وفى كوبا ظهرت الملكية الجماعية نتيجة للإجراءات الاشتراكية التى استحدثتها الثورة الكوبية .

(٢٦) وذلك بخلق الإنجليز لطبقة كبار ملاك الأرض التى يطلق عليها « الزامندارى » Zamindary انظر : Rangnakar, D.K; *op. cit.*

(٢٧) Bauer, P.T; and Yamey, B.S.; The *Economics of Underdevelopod Countries*, Cambridge University Press, 1957.

الاجتماعى بين سكان قرى الدول النامية . فالمزارع الضخمة تميل إلى النمو ذاتيًا وبمعدل الصاعقة ، بينما الحيازات الضئيلة القزمية الهزيلة تظل فى موقف خطر بسبب التهديدات الخارجية التى تتعرض لها . وربما كانت دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط (خلال الفترة الاستعمارية) مثالا واضحاً على ذلك[٢٨] . بل إننا نستطيع أن نجد تأييداً لذلك فى دول غرب أفريقيا ، وهى دول سعى فيها الاستعمار إلى خلق طبقة متميزة من الفلاحين الوطنيين . كذلك سجل بعض الدارسين كيف أن التفاوت الشاسع فى توزيع ملكية الأرض فى دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا قد ارتبط بممارسة القهر السياسى ، مما أدى فى نهاية الأمر إلى مشكلات اقتصادية وسياسية عديدة . وعلى الرغم من المحاولات الإصلاحية العديدة التى بذلتها حكومات الدول النامية خلال فترات زمنية مختلفة من أجل تطوير قطاع الزراعة ، إلا أنها لم تنجح تماماً فى خلق نظام يستند إلى وجود مزارع متوسطة الحجم تستطيع — بكفاءة — أن تؤدى دورها بطريقة رشيدة وعلى نحو يتلاءم مع السوق الداخلية[٢٩] .

ويميل علماء الاجتماع المعنيون بهذه القضية إلى إبراز الآثار السكانية المترتبة على إخفاق مشروعات الإصلاح الزراعى فى الدول النامية . ومن الطبيعى أن تحتل الهجرة مكاناً هاماً فى هذا المجال . « فالخروج الريفى » ظاهرة تكاد تسجلها أغلب دراسات التغير الاجتماعى فى قرى الدول النامية . ومع ذلك فهناك شواهد أخرى عديدة تشير إلى أن الهجرة بين المناطق الريفية ذاتها تؤدى إلى آثار اجتماعية — اقتصادية لا يمكن تغافلها . وتكاد تمثل القرية فى كثير من الدول النامية المصدر الأساسى للعمل المنتظم والموسمى للمدن . وغالباً ما تكون القوة العاملة الريفية الشابة هى القطاع العمرى

---

(٢٨) وبطريقة ضمنية نستطيع أن نلمس مدى أهمية هذه الحقيقة لو حللنا الشعارات والمبادئ التى تتبناها الثورات القومية فى الدول النامية . فالمشكلة الزراعية تطفو على السطح كمشكلة ضاغطة وملحة .

(٢٩) ويمكننا أن نستشهد على ذلك بمشروعى النيجر والجزيرة . فبرغم مميزاتهما ، إلا أنهما لم يتمكنا من تحقيق الهدف الذى أشرنا إليه فى المتن . انظر :

Haily, L; *An African Survey Revisted*, London, 1956.

وقد تكون هذه النقطة أكثر وضوحاً إذا ما قارنا بين هذين المشروعين والمشروعات الثورية التى قامت بها بعض دول أمريكا اللاتينية فى القطاع الزراعى مثل المكسيك وبوليفيا وكوبا .

الأساسى الذى تنهل منه المدينة[٣٠]. ولعل ذلك يفرض علينا ضرورة معالجة التغير الاجتماعى فى كل من القرية والمدينة معالجة بنائية كلية شاملة .

(٣)

ولست أشك كثيراً فى مدى صدق الأدوات المنهجية التى استخدمها العلماء الاجتماعيون الذين اهتموا بدراسة التغير فى قرى الدول النامية ؛ ولكننى — مع ذلك — **أتحفظ** فى قبول كثير من النتائج التى توصلوا إليها . لقد مال هؤلاء العلماء إلى **تجميد** هذه القرى ووصفها وصفاً مجرداً خالياً من أية دلالة **تاريخية** أو **بنائية**[٣١]؛ ونستطيع أن نستشهد على ذلك ببعض التفسيرات التى حاولت فهم التغير القروى فى دول أفريقيا جنوب الصحراء . فهناك اعتقاد سائد لدى كثير من الأنثربولوجيين بأن « الثقافة الراقية » (أى ثقافة المستعمر) تستطيع أن تحدث تغييرات بنائية هامة فى القرية إذا ما تم استيعاب الفلاحين لها . والواقع أن هؤلاء الأنثربولوجيين يميلون — بذلك — إلى **تجاهل التفاعل التاريخى بين ما يعرف** « بالثقافة الراقية » و « الثقافة الدنيا» (أى الثقافة الوطنية) وما أدى إليه هذا التفاعل من ظهور ثقافة (إن لم يكن ثقافات) من نوع جديد . وفضلا عن ذلك مال هؤلاء الأنثربولوجيين إلى تجاهل **التأثيرات العالمية** (الاقتصادية والسياسية) على قرى الدول النامية[٣٢] .

وحينما يحاول هؤلاء الأنثربولوجيون التدليل على غلبة الطابع التقليدى فى قرى الدول النامية ، فإنهم ينطلقون من دراسة **العرض** متجاهلين تحليل **السبب** . فباستثناءات ضئيلة لا نكاد نجد دراسات جادة توضح لنا كيف تحول **السكان الريفيون** فى هذه القرى إلى **فلاحين** . وكيف تشكل البناء الطبقى نتيجة لاتساع نطاق الملكية الزراعية الخاصة (سواء كانت أجنبية أو وطنية) . بعبارة أخرى لا نجد تفسيراً مقنعاً يوضح لنا **الديناميات التاريخية** للقرية . إن منطق التنمية الرأسمالية كما عرفته بعض دول أفريقيا — على سبيل المثال — قد أدى بكثير من الفلاحين إلى **فقدان** أراضيهم وتحويلهم إلى

---

(٣٠) جيرالد بريز ، مجتمع المدنية فى الدول النامية ، ترجمة محمد الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، الفصل الخاص بسكان المدينة .

(٣١) See Frank, A; Capitalism and Underdevelopment... *op. cit.*

(٣٢) نستطيع أن نجد مثالا واضحاً على هذا الاتجاه فى دراسات مانيج ناش Nash انظر :

M. Nash; *Primitive and Peasant Economic Systems*, Chandler Publishing Co; 1966; also *The Golden Road to Modernity : Village Life in Contemporary Burma*, Wiley, 1965.

بروليتاريا زراعية (تعمل فى القرية) وصناعية (تعمل فى المدينة) . ولقد أوضحت دراسة مصرية حديثة كيف أن القرية المصرية عبر تاريخها (وفيما قبل سنة ١٩٥٢ على وجه الخصوص) قد شهدت ظهور طبقات ممتازة متتابعة غالباً ما كانت دخيلة ، وكيف أن الفلاح المصرى على طول تاريخه قد خضع لنظام ضريبى قاس خلق فى نهاية الأمر أرستقراطية زراعية وبروليتارية ريفية واسعة النطاق[٣٣] . ولعل ذلك كله يشير إلى أن التطورات الرأسمالية التى شهدتها الدول النامية وعلى الأخص فى مجال الزراعة كانت — إلى حد كبير — سبباً فى تشكيل فئة أو طبقة الفلاحين .

وتميل الشواهد العديدة المعبرة عن قرى الدول النامية إلى تأكيد الفكرة السابقة وتدعيمها . فالتطور الرأسمالى الذى شهدته بعض هذه الدول أدى إلى عواقب وخيمة . من ذلك — مثلا — انتشار البطالة بين الفلاحين ثم هجرتهم إلى المدينة لينضموا إلى جماهير الفقراء الحضريين . وفضلا عن ذلك أدى هذا التطور الرأسمالى إلى تجزئة المزارع وتفتيت الملكية الزراعية على نحو لا يمكن معه استخدام الميكنة الزراعية على نطاق واسع . فى الهند لوحظ — على سبيل المثال — أن الغالبية العظمى من الفلاحين يملكون رقعاً من الأرض لا تمكنهم من ممارسة إنتاج زراعى تجارى . وفى سيلان أيضاً لوحظ أنه فى الفترة المنحصرة فيما بين سنتى ١٩٤٦ و ١٩٥٥ زاد عدد الفلاحين الملاك ، فى حين تضاءل مجموع الأراضى التى كانوا يملكونها . وما يقال عن الهند وسيلان يقال أيضاً عن دول نامية أخرى مثل الباكستان وبورما وتركيا وإيران ؛ ومثله يقال أيضاً عن كثير من دول أمريكا اللاتينية . فطبقاً لبيانات سنة ١٩٦٠ اتضح أن ٦٣٪ من فلاحى هذه الدول لا يملكون أرضاً على الإطلاق . فى البرازيل تصل نسبة الفلاحين المعدمين إلى ٨٠٪ ، وبيرو ٩٤٪ وشيلى ٧٧٪ ، وأرجواى ٧٢٪ ، وبوليفيا ٨٤٪ ، وكولومبيا ٥٥٪ ، وفنزويلا ٤٤٪[٣٤] .

---

(٣٣) انظر محمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، الفصل الرابع .

(٣٤) كذلك أوضحت بيانات أمريكا اللاتينية (خلال الخمسينات) كيف أن أصحاب المزارع الكبرى (اللاتفيوندا) كانوا يشكلون ٢ ٪ من السكان فقط ، وأن المزارعين المتوسطين كانوا يشكلون ١٠٪ من السكان ، فى حين يوجد ٨٨٪ من الفلاحين الأجراء والعمال الزراعيين أو الذين يملكون رقعا =

ويتعين علينا أن نضيف إلى صغر حجم الحيازات الزراعية فى قرى الدول النامية عوامل أخرى عديدة . فالإنتاجية الزراعية **ضئيلة** إلى حد بعيد، فى الوقت الذى **ترتفع** فيه نسبة العمالة الزراعية إلى درجة عالية . كذلك فإن هذه الحيازات الصغيرة تخضع لنظم ضريبية قاسية، وفوائد ديون عالية ، مما يعنى ابتلاع الفائض النقدى الذى قد يحققه الفلاح . يضاف إلى ذلك استغلال الوسطاء والمرابين له ، بحيث نجد الفائض الاقتصادى الذى يحققه الفلاح ما يلبث أن يتجه إلى كبار الملاك ومقرضى النقود والتجار . وهكذا نجد المزارع الكبيرة تبتلع شيئاً فشيئاً المزارع الصغيرة ، مما يعنى ارتباط كبار الملاك بصغار الفلاحين بعلاقات قوة وسلطة واضحة[٣٥] . ويشجع على ذلك — بطبيعة الحال — نمط الإنتاج الزراعى السائد . فمن الأشياء الواضحة أن استخدام الميكنة الزراعية يتناسب مع الملكيات الزراعية الكبيرة كما أن هذه الملكيات لا تخضع للضغوط الاقتصادية القاسية التى تخضع لها الملكيات الصغيرة . كذلك فإن أغلب التحسينات الزراعية التى تقوم على تطبيق التكنولوجيا الحديثة لا يمكن تحقيقها إلا فى المزارع الكبيرة . ويزداد هذا الموقف تعقيداً بالنسبة للمستأجر الذى يجد صعوبة فى تخصيص استثمارات معينة للأرض التى يستأجرها فى الوقت الذى تظل فيه القيمة الإيجارية ثابتة . وعلى ذلك يصبح من العسير — فى بعض الأحيان — أن يظل الفلاح الصغير محتفظاً حريصاً على أرضه وهو يواجه خطر الديون والفوائد الباهظة ، فضلا عن تكاليف الإنتاج العالية وتحكم الوسطاء فى منتجاته ومشترواته[٣٦] . وفى ظل هذه الظروف يصبح تحقيق الفائض الاقتصادى بالنسبة للفلاح ذى الحيازة الضئيلة مسألة احتمالية أكثر منها يقينية .

وخلال السنوات الأخيرة ظهرت مناقشات عديدة حول ما يمكن أن تسهم به برامج **الإصلاح الزراعى** التى تبنتها بعض الدول النامية فى هذا المجال . إذ أن هذه

= ضئيلة من الأرض . للوقوف على بيانات مشابهة عن مصر انظر المرجع السابق ، وانظر أيضاً ، التركيب الطبقى للبلدان النامية ، تأليف عدد من العلماء السوفييت ، ترجمة د . داود حيدر ومصطفى الدباسى ، دمشق ، ١٩٧٢ ، ص ٤٤٧ وما بعدها .

(٣٥) لمزيد من التفصيل انظر : ohnS. Saul and Roger Woods; "African Pusantry"; in Shanin, T; (ed.) Peasants and Peasant Societies : *op. cit.*

(٣٦) Baran, P. *The Plitical Economy of Growth*, Monthly Review Press, N.Y; 1962. esp. Chap. 6.

البرامج قد سعت أساسًا إلى الحد من التبذير فى تكاليف الإنتاج ، ومنح الفلاحين المعدمين قطعًا من الأرض الزراعية ، ثم تحرير المستأجرين من كل ضروب التعسف والظلم التى كانوا يخضعون لها . وليس هناك من شك فى أن إجراءات الإصلاح الزراعى قد حققت بعض النتائج الإيجابية التى لا يمكن تغافلها أو التقليل من شأنها[٣٧] . بيد أننا يجب أن ننظر إلى هذه القضية من منظور أكثر شمولا . فتفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة وتحويلها إلى حيازات قزمية لن يحقق فى نهاية الأمر الفائض الاقتصادى الزراعى الضرورى الذى تحتاج إليه الدول النامية ، فضلا عن أن الزيادة الضئيلة فى دخول الفلاحين سرعان ما تمتص بسبب زيادة عدد السكان ، وهى زيادة تؤدى — هى الأخرى — إلى مزيد من التفتيت فى الأراضى الزراعية ، مما يعنى استمرار (بل وازدياد) صعوبة استخدام الميكنة الزراعية والأساليب الإنتاجية الحديثة[٣٨] .

ولست أقصد بذلك التقليل من آثار برامج الإصلاح الزراعى بوجه عام فى الدول النامية ، ولكنى أرغب فى توضيح قضية أساسية هى ، أن آثار هذه البرامج يجب أن تتحدد فى ضوء معايير أكثر **شمولا وعمقا** ؛ معايير اقتصادية وسياسية واجتماعية ، بل وأيديولوجية أيضًا . فإذا كانت برامج الإصلاح الزراعى ترفع بصورة مؤقتة المستويات المعيشية للفلاحين إلا أنها تؤدى — فى نفس الوقت وبسبب تفتيت الملكية الزراعية — إلى انخفاض الفائض الاقتصادى الضئيل الذى كانت تحققه المزارع الكبيرة من قبل . كذلك لوحظ أن ارتفاع دخول المنتفعين ببرامج الإصلاح الزراعى لا يفيد الاستثمار فى مجال **الإنتاج** بقدر ما يتجه إلى **الاستهلاك** . مع ذلك أن برامج الإصلاح الزراعى كما تطبق فى بعض الدول النامية وإن كانت تؤدى إلى نتائج إيجابية إلا أنها ليست البلسم الشافى للتخلف[٣٩] . إذاً دور هذه البرامج محكوم

---

(٣٧) كمثال على ذلك فى الهند انظر : Desai, A.R; "Community Development Project : A Sociological Analysis", *Sociological Bulletin*, 1958, No. 8, p. 2.

(٣٨) وإن كان ذلك لا يتعارض — بطبيعة الحال — مع التجديدات الزراعية التى قد تؤدى إلى نتائج محددة مثل تحسين البذور واستخدام أنواع جيدة من الأسمدة . . . . . إلخ .

(٣٩) بمقدمات مختلفة توصل ستافينهاجين Stavenhagen إلى هذه النتيجة . قارن : R. Starenhagen; "Changing Functions of the Community in Underdeveloped Countries", *Sociologica Ruralis*, Vol. 4, 1964, pp. 315-331.

بعوامل عديدة منها — على سبيل المثال — طبيعة الفئة أو الطبقة التى تتبنى هذه البرامج ، وتأثيرها (أى البرامج) على الفئات والطبقات الأخرى ؛ وطبيعة الإجراءات الثورية الحقيقية التى تتبع عند تنفيذ هذه البرامج .

(٤)

ومن الحقائق المقررة أن الإصلاح الزراعى قد أصبح خلال العقدين الماضيين هدفاً بارزاً من الأهداف التى تبنتها حكومات الدول النامية وعلى الأخص بعد حصولها على الاستقلال . بيد أن الإصلاح الزراعى كعلامة من علامات التغير الاجتماعى فى قرى الدول النامية ليس شيئا واحداً ، على الرغم من الكتابات العديدة التى تتجاهل التنوعات المختلفة والمضامين المتباينة التى يتخذها مفهوم الإصلاح الزراعى . وعلى الرغم أيضاً من عدم الاتفاق حول معنى هذا المفهوم . ففى كثير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا يعتبر الإصلاح الزراعى أحد العناصر الأساسية للتغير البنائى الشامل . لكن المعالجة الفعلية لمفهوم الإصلاح الزراعى توضح كيف أن الباحثين يستخدمونه بمعانى مختلفة متباينة[٤٠] . فهو (أى الإصلاح الزراعى) قد يعنى — بالنسبة لبعض الباحثين — توزيع الحيازات الزراعية الكبيرة على المعدمين وذوى الحيازات الضئيلة القزمية ؛ وقد يعنى بالنسبة للبعض الآخر الاستغلال الأفضل أو الأمثل للحيازات القائمة بالفعل أيًّا كان نمطها بهدف زيادة الإنتاج من أجل الاستهلاك والتصدير ؛ وقد يعنى بالنسبة لبعض ثالث من الباحثين تحسين وسائل النقل والاتصال والتخزين على نحو يضمن تدفق المنتجات بسهولة فى الأسواق .

وفضلا عن ذلك فإننا نلحظ خلافاً بين الذين يعنون بالإصلاح الزراعى إعادة توزيع الملكية الزراعية . هل يتم هذا التوزيع بالنسبة للأراضى المملوكة ملكية عامة

---

(٤٠) للتعرف على المعانى المختلفة لمفهوم الإصلاح الزراعى كما استخدمه الدارسون يمكن الرجوع إلى الأعمال الآتية : G. *Dalton; Economic Development and Social Change, The Modernization of Villag Communities*, Natural History Press, N.Y, 1917; D. Warriner, *Land Reformprinèrinciple and Practice*, clarendon, Oxford. 1969; E.L. Johnes, and S.J. Woolf (eds.), *Agrian change and Economic Development*, Methuen, 1969; E.H; Jaccoby, *Man and Land : The Fundamental Issue in Develoent*, Deutsch, London, 1970.

أو غير المستغلة ، أم يتم بالنسبة للأراضى المملوكة ملكية خاصة ؟ . وهل يتم الحصول على هذه الأرض بنزعها من أصحابها أم بفرض ضرائب تصاعدية عالية أم بمصادرتها أم باستخدام هذه الإجراءات جميعها ؟ . يضاف إلى ذلك نقطة خلافية أخرى هى ؛ أن برامج الإصلاح الزراعى فى بعض الدول لا يصاحبها بالضرورة التسهيلات الفنية والإنتاجية والتعليمية التى تجعل منها (أى البرامج) مدخلا أساسيًا لإحداث تغيير اجتماعى حقيقى فى القرية[٤١].

على أننى أميل إلى استخدام مفهوم الإصلاح الزراعى — كما يطبق فى عدد من الدول النامية — للإشارة إلى عمليتين أساسيتين : **الأولى** إعادة تنظيم البناء الاقتصادى لقطاع الزراعة طالما أن الملكية الزراعية فى أغلب الدول النامية تعنى ممارسة القوتين الاجتماعية والسياسية ، فضلا عن التحكم والسيطرة على الموارد الاقتصادية . أما العملية **الثانية** فترتبط بالعملية الأولى وهى إعادة توزيع القوتين السياسية والاجتماعية . وواقع الأمر أن الملكية الزراعية وما تعكسه من أسلوب فى الحياة لا تعبر فقط عن المكانة الاجتماعية والهيبة ، ولكن تعبر أيضًا — من خلال العلاقات الاجتماعية الأبوية التقليدية والقهر الفيزيقى — عن القدرة على التحكم فى السلوك السياسى للفلاحين ؛ أولئك الذين يخضعون لسيطرة ونفوذ كبار الملاك . والملاحظ أن كبار الملاك — بما يمتلكونه من ثروة ومكانة وقدرة على التحكم فى أصوات الفلاحين — يستطيعون التأثير — وبقوة — على الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية بل والسياسية أيضاً . ومن خلال تحكمهم فى هذه الهيئات ، فإنهم يستطيعون ممارسة تأثيرات متنوعة ابتداء من فرض الضرائب على الفلاحين حتى تدعيم امتيازاتهم هم والحفاظ عليها[٤٢].

وهكذا يبدو واضحًا كيف أن التغير فى نظام الملكية الزراعية يؤثر تأثيراً مباشراً ومتنوعًا على توزيع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما كان أحد العوامل التى أدت إلى ظهور **عدم اتفاق** بين الدارسين ورجال السياسة حول تبنى اتجاه شامل فى فهم الإصلاح الزراعى . والمؤكد أن هذا الموقف كان سببًا فى ظهور اتجاه فكرى

---

(٤١) Alba, V; *Alliance Without Allies*, Praeger, 1905.

(٤٢) J. Petras and La Porte Jr.; "Modernization From Above Versus From Below : U.S. Policy Toward Latin American Agricultural Development", in J. Petras, *Politics and Social Structure in Latin America*, Monthly Review Press, 1970, pp. 250-253.

معين يكاد يسيطر على أغلب المعنيين بهذه القضية فى الدول النامية . ويتلخص هذا الاتجاه فى أن المشكلة الزراعية التى تواجه أغلب هذه الدول يمكن مواجهتها — أساساً — إذا ما تم الاستغلال الأنسب للأرض وازدادت المقدرة التكنولوجية ؛ أى أن **المشكلة التكنولوجية** تطفو على السطح وتبدو وكأنها مدخلا رئيسياً لمواجهة المشكلة[٤٣] . أما الأهداف العملية لهذا الاتجاه الفكرى فتتمثل فى زيادة الإنتاج ، وضمان المشاركة ؛ والإسهام فى عملية التصدير . وعلى ذلك فإن مفهوم « التنمية » أو الإصلاح يشير هنا إلى عملية إقامة المزارع الموجهة نحو السوق وتقديم التسهيلات المتعلقة بالسوق ؛ وإنتاج المخصبات الرخيصة الثمن ، واستيراد المعدات الزراعية ، وترشيد عملية التسليف ، وتنويع المنتجات الزراعية حتى يمكن تحقيق توازن بين العرض والطلب داخل الدولة . . . إلخ . ومن الواضح أن أصحاب هذا الاتجاه الفكرى يفترضون ثبات نظام توزيع الملكية الزراعية القائم بالفعل ، بحيث يقصرون عملية التوزيع على الأراضى غير المنزرعة ، أو تلك التى يمكن انتزاعها من الصحراء . وإذاً فالافتراض الذى يستند إليه هذا الاتجاه هو ، أن النمو الكلى الشامل لقطاع الزراعة سوف يؤدى — بطريقة غير مباشرة — إلى رفع دخول صغار المزارعين والفلاحين ، وأن هذا النمو يتوازى مع إجراءات أخرى منها رفع المستوى التعليمى والصحى . وأيًّا كان الأمر فإن الشىء الواضح هنا هو ، أن هذا الاتجاه يتبنى استراتيجية للتنمية تستند إلى **التغيير التدريجى** ، ذلك التغيير الذى يفرض أساساً من قمة البناء الاجتماعى الطبقى . التنمية الزراعية — إذاً — تعنى زيادة الإنتاج الزراعى دون إعادة توزيع الأرض الزراعية . أما الفلاحون المعدمون فعليهم — طبقاً لهذا الاتجاه الفكرى — أن يهاجروا إلى المدن بعد أن يتم تعليمهم وتثقيفهم ، بحيث يستطيعون — بعد ذلك — الإسهام فى التنمية الصناعية[٤٤] .

---

(٤٣) انظر السيد الحسينى ، « علم الاجتماع والتنمية » ، المرجع السابق ، ص ٧٣ وما بعدها .

(٤٤) يستطيع القارئ أن يجد تطبيقاً عملياً لهذه الأفكار النظرية على إحدى الدول النامية (الهند) فى :

M. Lipton, "Strategy for Agriculture :Urban Bias and Rural Planning in India", inP. Streeten and M. Lipton (eds.), *The Crisis in Indian Planning*, Oxford University Press, 1968, pp. 130-147.

إننا لا نستطيع أن نغفل هنا الإشارة إلى تلك الحقيقة التاريخية الدرامية التى شهدتها الدول النامية . وهى أن فلاحيها قد عاشوا لقرون عديدة فى ظل سيطرة واضحة من جانب كبار ملاك الأرض ، فى الوقت الذى لم يحاول فيه هؤلاء الملاك تحويل فائضهم الاقتصادى نحو التصنيع . ولقد كانت خبرة الدول المتقدمة (أوربا والاتحاد السوفييتى ، واليابان ، وحتى الولايات المتحدة) فى هذا المجال مختلفة عنها فى الدول النامية : ففى الأولى (أى المتقدمة) كان القهر الذى خضع له السكان الزراعيون مصاحباً لعمليات تصنيع واسعة النطاق . وفى ألمعية ثاقبة أوضح بارنجتون مور Moore كيف أن المستثمرين الأجانب والصفوات الوطنية فى الدول المتخلفة قد تكاتفا وتضامنا من أجل تحويل أرباحهم ومكاسبهم من هذه الدول إلى الدول الرأسمالية ، وأن هذه الأرباح والمكاسب غالباً ما كانت تخصص لشراء الأراضى والعقارات فى الدول الأخيرة ، فضلا عن المقامرات والمضاربات المختلفة[٤٥] . وإذا كان كبار ملاك الأرض فى الدول الرأسمالية المتقدمة قد استغلوا الأقنان ، إلا أن النتيجة كانت التنمية ، وإذا كان كبار ملاك الأرض فى الدول النامية قد استغلوا المعدمين ، إلا أن النتيجة كانت التخلف .

ومما سبق يبدو واضحاً كيف أن الإصلاح الزراعى ليس مجرد عملية إدارية أو اقتصادية خالصة ؛ إنه أولا وقبل كل شىء عملية سياسية . وإذا ما انطلقنا من هذا البعد السياسى فسيكون من اليسير علينا التمييز بين ثلاث أشكال رئيسية الإصلاح الزراعى . أما الشكل الأول : فهو ذلك الذى لا يؤدى إلى تغيير سياسى على الإطلاق أو هو على الأقل يستبعد حدوثه . وعادة ما يتم هذا الشكل من الإصلاح الزراعى عن طريق القوانين التى يسنها المشرعون فى ظل سيطرة كبار الملاك . وهناك أمثلة عديدة على ذلك فى بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا . أما الشكل الثانى من الإصلاح الزراعى فهو ذلك الذى يحاول إيجاد صيغة تضم الفلاحين فى إطار مجتمع سياسى قومى قائم بالفعل . وعادة ما يجد هذا الشكل تأييداً من جانب بعض الدارسين . أما الفئات التى تسنده وتطالب به فهى متفاوتة ومتباينة تبدأ من الليبراليين حتى الماركسيين . وأفضل الأمثلة على هذا الشكل من الإصلاح الزراعى ما حدث فى

---

(٤٥) انظر التحليل البارع الذى تناول فيه بارنجتون موردور الفلاحين فى تحديث الدول المتقدمة :

Barrington-Moore J r; *Social Origins of Dictatorship and Democracy : Lord nda Peasant in the Moking of the Modern World*, Beacon.

المكسيك وجواتيمالا . وبرغم التأييد الذى قد يحظى به هذا الشكل ، إلا أن الشواهد الواقعية المستقاة من بعض الدول النامية قد أوضحت أنه وإن كان ينجح فى تحقيق تكامل الفلاحين مع النظام الاجتماعى القائم ؛ إلا أنه لا يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعلنة . أما الشكل **الثالث** والأخير من الإصلاح الزراعى فهو ذلك الذى يسعى إلى إحداث تحولات أساسية فى النظام القائم ذاته . هو إذاً يبدأ بتغيير بعيد المدى فى المجتمع ككل . وأفضل مثال على ذلك ما حدث فى كوبا والصين (٤٦) .

ومن الطبيعى أن فرص التغيير والتنمية تبدو أكثر وضوحاً فى الشكلين الأخيرين من الإصلاح الزراعى ؛ طالما أن الشكل الأول يتعارض — بطبيعته — مع التحول الاجتماعى الواسع النطاق . لذلك نقصر مناقشتنا هنا على هذين الشكلين من الإصلاح الزراعى لنتعرف على مدى إسهامها فى إحداث تغييرات اجتماعية أساسية فى قوى الدول النامية . ففيما يتعلق بالشكل الثانى نجد أصحابه يطالبون **بتكامل** الفلاحين فى الحياة السياسية للأمة من خلال عملية تضمن حشد كل القوى التقدمية فى مواجهة القوى الرجعية أو المحافظة . كذلك نجد المصلحون الذين يطالبون بهذا الشكل من الإصلاح الزراعى يطالبون بإعادة توجيه وتنظيم التسليف الزراعى ، وتدعيم المساعدات التكنولوجية ، لأن من شأن هذه الإجراءات معاونة الفلاحين وتحريرهم من سيطرة كبار ملاك الأرض (٤٧) . وعادة ما يذهب هؤلاء المصلحون إلى تحديد فترة زمنية لتنفيذ برامج الإصلاح الزراعى (تنحصر عادة فيما بين خمسة وخمسة عشر عاماً) . ومن الواضح أن هذا الشكل من الإصلاح الزراعى ينطوى هو الآخر على أشكال فرعية مختلفة تبدأ بتجربة المكسيك وجواتيمالا (قبل ثورتها المضادة فى سنة ١٩٥٤) حتى مصر منذ سنة ١٩٥٢ .

---

(٤٦) قد يثار هنا تساؤل مؤداه : ما هو المحك الذى يستند إليه هذا التصنيف لأشكال الإصلاح الزراعى . من الواضح أن عمق التغيير أو التحول الذى يحدثه الإصلاح الزراعى فى المجتمع ككل (وعلى الأخص فيما يتعلق بتوزيع القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) هو المحك الأساسى الذى ينهض عليه هذا التصنيف .

(٤٧) انظر تحليلا إحصائيا شاملا لهذا الشكل من الإصلاح الزراعى فى :

United Nations, *Progress in Land Reform, 4th, Report*, Dept. of Economic and Social Affairs, N.Y.

وبرغم العناصر الإيجابية التقدمية التى ينطوى عليها هذا الشكل من الإصلاح الزراعى [٤٨]، إلا أن بالإمكان طرح عدد من القضايا النظرية والإمبيريقية ، وهى قضايا مشتقة من الخبرة التاريخية لدول العالم الثالث . فالنجاح الذى أحرزه هذا الشكل من الإصلاح الزراعى يواجه فى حقيقة الأمر خطرين رئيسيين : أما الخطر الأول فهو ترك القوى الرجعية تمارس معارضتها وقوتها فى الوقت الذى تواجه فيه القوى التقدمية صعوبة فى حشد قواها . إذ أن من شأن هذا الموقف أن يجعل الرجعيين فى وضع يمكنهم من تهديد أو تحطيم برامج الإصلاح الزراعى بالامتناع عن تقديم الأموال الضرورية للاستثمار ، وتنظيم حملات دعاية عدائية ضد هذه البرامج ، واكتساب الدعم الخارجى لتدعيم موقفهم ، والضغط على حكوماتهم . وفضلا عن ذلك فإن دخول القوى التقدمية فى مناورات ومزايدات مع القوى الرجعية قد يفرض على الأولى الدخول فى محاولات توفيقية من شأنها تحطيم برامج الإصلاح الزراعى برمتها وتحويلها إلى مجرد مشروعات صورية . أما الخطر الثانى فيتضح بجلاء إذا ما علمنا أن هذا الشكل من الإصلاح الزراعى يتم بمعدل بطىء (من خمسة إلى خمسة عشر عاماً) ، وفى إطار النظم الاجتماعية القائمة ، تلك النظم التى تؤدى إلى ظهور جماعات ذات مصالح خاصة ، جماعات تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها مما يؤدى بها فى نهاية الأمر إلى التحالف مع الرجعيين من أجل تقويض برامج الإصلاح الزراعى [٤٩] .

---

(٤٨) ربما كانت برامج الإصلاح الزراعى التى تم تنفيذها فى الهند بعد حصولها على الاستقلال مثالا واضحاً على ذلك . فخلال فترة حكم نهرو تم تدعيم صغار الملاك وجعلهم محور المجتمع الريفى . انظر :

Neale, W; *Economic Change in Rural India : Land Tenure and Reform in Uttar Pradesh* 1860-1955. New Haven 1962.

والملاحظ أن البيانات الهندية المنشورة توحى لنا بانطباع مؤداه ، أن صغار الفلاحين قد بدأوا يحققون قدراً من الاستقلال بفضل القضاء على الوسطاء التجاريين ومقرضى النقود . غير أن النظرة المتأنية لبرامج تنمية القرية الهندية لا توحى بوجود علامات اشتراكية حقيقية عميقة . فأغلب هذه البرامج يستند إلى تصورات غاندى عن « القرية الهندية المثالية » ، وتعتمد فى أحيان أخرى على « التجربة الأمريكية » فى مجال الخدمة الزراعية . لمزيد من التفصيل انظر :

Brayne, F.L; *The Remaking of Village India*, Oxford, 1929.

(٤٩) وقد نمثل على ذلك بما حدث فى جواتيمالا . ففى سنة ١٩٥٢ تبنت حكومة آربنز برنامجاً ثورياً طموحاً للإصلاح الزراعى ، يفوق فى ثوريته وطموحه كل برامج الإصلاح الزراعى التى شهدها هذا =

لذلك نجد الشكل الثالث من الإصلاح الزراعى يتم فى ضوء تغيير اجتماعى شامل ، بمعنى أنه يدرك أن تحقيق الإصلاح الزراعى أمر غير ممكن دون تحقيق الظروف الموضوعية الضرورية لنجاحه . وتعد الصين وكوبا مثالان واقعيان على ذلك . ففى هاتين الدولتين حشد الفلاحون إمكانياتهم وطاقاتهم . فى الوقت الذى قصت فيه أجنحة الرجعيين وتقاصت قواهم . وإذا كانت اليابان وفورموزا قد حققتا نجاحاً كبيراً فى مجال الإصلاح الزراعى دون إحداث تغييرات شاملة فى مجتمعيهما ، إلا أنهما يشكلان استثناءاً يبرر صدق القاعدة . وفى هاتين الدولتين تم الإصلاح الزراعى فى ظل قوة عسكرية محتلة .

(٥)

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة ترويجاً واسع النطاق لمفهوم « تنمية المجتمع الريفى » . حتى أصبح — بالنسبة لكثير من الدارسين — مدخلا لإحداث تغييرات اجتماعية اقتصادية سياسية فى قرى الدول النامية . غير أننى أعتقد — استناداً إلى شواهد متنوعة — أن تبنى هذا المفهوم — بمعناه الضيق — لا يؤدى إلى تطوير قرى الدول النامية بقدر ما يؤدى إلى إعاقة حركتها وتقدمها . ويكفى أن أشير فى هذا المجال إلى تقرير إحدى الدراسات التى أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف تقويم برامج « تنمية المجتمع الريفى » فى دول آسيا والشرق الأقصى . فلقد أوضح التقرير « أن هذه البرامج تسهم إسهاماً واضحاً فيما يتعلق بزيادة الإنتاج الزراعى ،

= البلد فى السنوات اللاحقة . وعلى الرغم من أن الرجعيين قد فقدوا — آنئذ — جانباً كبيراً من نفوذهم ، إلا أن مصادر قوتهم الأساسية لم تتعرض للخطر . وبسبب بطء تنفيذ برامج الإصلاح الزراعى ظهرت وتدعمت — بفضل المساعدات الخارجية الإمبريالية — جماعات ذات مصالح خاصة كان لها أكبر الأثر فى إعاقة أى تقدم لاحق ممكن فى مجال الإصلاح الزراعى . ومثل هذا عن الثورة المكسيكية يقال . فبعد مرور خمس سنوات على بدء تنفيذ مشروعات الإصلاح الزراعى (خلال فترة حكم الجنرال أوبريجون) ظهرت قوى برجوازية جديدة عاقت أى تقدم محتمل ممكن فى تكثيف هذه المشروعات . وعلى الرغم من أن المكسيك قد حققت خلال الخمسينيات معدلات نمو صناعى وزراعى عالية ، إلا أن هذه المعدلات ما لبثت أن انخفضت بعد ذلك نتيجة لعدم قدرتها (أى المكسيك) على حل مشكلتها الزراعية . وقبل حدوث الثورة الكوبية كانت المكسيك تعد مثالا حيا ناجحاً على ربط الفلاحين بالحياة الوطنية ، لكن التطورات اللاحقة اتخذت — للأسف — اتجاها معاكساً . للحصول على مزيد من البيانات انظر : =

وتصنيع القرية ، وتراكم رؤوس الأموال ، واستغلال القوة العاملة المعطلة »[٥٠] .

وتبدو جوانب القصور فى هذه البرامج واضحة ، إذا ما تأملنا أهدافها والقضايا التى تنهض عليها[٥١] . فهى (أى البرامج) تقصر مجالها على المجتمع المحلى أو جماعات الجيرة . أما هدفها المعلن فهو تدعيم تكامل سكان هذا المجتمع المحلى مع المجتمع القومى . ووسيلة تحقيق هذا الهدف هى تشجيع سكان المجتمع المحلى على التوحد مع القيم وأنماط السلوك المعبرة عن الطابع « القومى » . وعلى ذلك فإن تقييم برامج « تنمية المجتمع الريفى » تتم فى ضوء بعض العناصر الثقافية مثل استخدام اللغة الرسمية ، وارتداء ملابس معينة ، واعتناق دين معين ، وتناول أنواع معينة من الأطعمة ، ومحو الأمية . . . إلخ . كذلك فإن تقييم هذه البرامج يتم فى ضوء بعض الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والعمرانية مثل رصف وتعبيد الطرق ، وتحسين شبكات الرى ، وتوفير البذور المنتقاة ، وحل مشكلة التسايف الزراعى ، ورفع مستوى التعليم والإرشاد الزراعى ، والتوسع فى الخدمات الطبية . . . إلخ . ومن الواضح أن الافتراض الأساسى الكامن وراء تنفيذ هذه البرامج هو أن المجتمع المحلى الريفى الصغير إنما هو وحدة اجتماعية منعزلة ليست متكاملة تماماً مع المجتمع القومى[٥٢] . بيد أن هذا الافتراض أبعد ما يكون عن الصدق ، طالما أن من الصعب تصور وحدة اجتماعية منعزلة . إن مجرد تصور

Frank, A.G; "Varieties of Land Reform"; *Monthly Review*, April, 1963. =

United Nations; *Community Development and Economic Development, Part I, A Study* (٥٠) *of the Coutribution of Rural Community Programmes to National Economic Development in Asia and the Far East*, N.Y; 1960.

(٥١) ولقد وصل قصور أهداف هذه البرامج إلى حد أن أعلن أحد وزراء التنمية والتعاون السابقين فى الهند : « أن التقدم الاقتصادى ليس هو الغاية الحقيقية ؛ ذلك أن مشروع تنمية المجتمع لا يهدف إلى زيادة إنتاج الزراعة والصناعة و إنشاء طرق أفضل و إقامة مساكن أحسن وزيادة عدد المدارس والمستشفيات . . إن مشروع تنمية المجتمع لا يحقق هذه الغايات جميعها لأنه يحقق غاية واحدة غير منقسمة هى « الحياة المثلى» . ولسوء الحظ لا نجد الوزير الهندى يحدد معالم هذه « الحياة المثلى » . هذا النص مقتبس من :

Dey, S; ,,Community Projects in Action in India , in Park and Tinker (eds.), *Leadership and Political Institutions in India*, pp. 347-335.

(٥٢) ولقد أوضح تقرير الأمم المتحدة السالف الذكر أن "تطوير شبكة المياه ، وكهربة الريف ، وتحسين وسائل النقل والمواصلات يجب أن يتم على مستوى إقليمى لا على مستوى المجتمع المحلى الصغير الواحد " . *ibid:* p. 59

هذا الانعزال هو فى حد ذاته **إنكار** للخبرة الاستعمارية التى عاشتها الدول المتخلفة لقرون عديدة . لقد أجبر الاستعمار السكان الوطنيين فى الدول المتخلفة على **التكامل** مع الاقتصاد القومى الذى كان يخدم أهدافه ، ثم **التكامل** مع الاقتصاد العالمى الذى كان يتحكم فيه ويسيطر عليه . وإذا كان الاستعمار لم يستغل هؤلاء السكان — بطريقة مباشرة — كعمال فى المناجم أو المشروعات الزراعية ، إلا أنه أجبرهم — بطريقة غير مباشرة — على ترك أراضيهم الزراعية الخصبة ، وفرض عليهم ما يطلق عليه علماء الاقتصاد « اقتصاد الإعاشة » ، وما يطلق عليه علماء الأنثروبولوجيا « المجتمع الشعبي [٥٣] » ولعل ذلك يشير إلى أن الفلاحين فى الدول المتخلفة كانوا متكاملين — بمعنى ما من المعانى — مع مجتمعاتهم القومية والمجتمع الدولى ككل فى ظل علاقات قوة وسيطرة وتحكم ، وأنهم لم يكونوا منعزلين تمامًا كما يتصور الذين يخططون لبرامج « تنمية المجتمع الريفى » . وإذاً فمشكلة تنمية المجتمع المحلى الريفى لا تتمثل فى تكامل أفراده مع المجتمع الكبير ، بل فى إيجاد **صيغة جديدة** بمقتضاها يرتبط الناس فيما بينهم فى إطار مجتمع كبير يعينهم على تفجير طاقاتهم وإمكاناتهم ، مجتمع يستند إلى دعائم تختلف عن تلك التى تصورتها برامج « تنمية المجتمع الريفى [٥٤] » .

كذلك فإن هذه البرامج تميل إلى التسليم بأن القرية مجتمع تكاد تنعدم فيه **الصراعات** ، وإن تجانسه أو اتساقه هو علامة طيبة فى طريق تنميته والنهوض به . غير أن هناك شواهد إمبيريقية عديدة تكشف لنا عن مدى شيوع الصراعات الكامنة

---

(٥٣) لمن يريد التعرف على ديناميات هذه العملية يمكن الرجوع إلى المؤلف القيم التالى :

Eric Wolf, *Sons of the Shaking Earth*, Chicago, 1960.

(٥٤) حاولت الهند تطبيق ذلك بصرامة من خلال برامج تنمية المجتمع المحلى التى قامت بصياغتها وتنفيذها . غير أن هناك تقارير عديدة تتضمن شواهد متزايدة توضح كيف أن مشاركة الفلاحين فى هذه البرامج كانت ضعيفة بسبب عدم ظهور تحولات حقيقية فيما يتعلق بالبناء الطبقى للقرية (أو علاقات الملكية بوجه عام) . وفى نهاية الأمر بدت برامج تنمية المجتمع المحلى وكأنها ترويجا لمفاهيم « الديمقراطية الغربية » دون وجود سند اجتماعى تاريخى ثقافى ملائم . وكان من نتيجة ذلك ظهور تصورات مختلفة عن القرية . فهى لدى الكثيرين من صناع السياسة الهندية أشبه « بجمهورية صغيرة » . واضح إذاً أن الأساس الحقيقى لبناء القرية (علاقات الملكية) قد خضع لعمليات تجهيل وإنكار واسعة المدى . انظر :

Tinker, "The village in the Framework of Development', in Braibanti and Spengler, (eds.) *Administration and Economic Development in India*, Durkam, 1963, pp. 94-133.

فى قرى الدول النامية ، وأنها (أى الصراعات) تحدد — إلى حد كبير — موقف الأفراد من برامج التنمية الريفية[٥٥] . ولقد أوضح ذلك بجلاء تقرير الأمم المتحدة الذى أشرنا إليه فى موضع سابق . فعلى سبيل المثال لوحظ أن مشروعات الرى والصرف والتحكم فى الفيضان والتشجير كانت تتم أساساً لصالح كبار الملاك ، وأن الناس لا يقدمون على المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية إلا إذا أحسوا أننا من أجلهم ولصالحهم . كذلك أوضح التقرير كيف أن من العسير التوفيق بين مصالح الدائن والمدين ، أو بين المالك والمستأجر الذى يحصل فقط على نصف المحصول على الرغم من أنه يتحمل كل تكاليف الإنتاج[٥٦] .

إن الأسباب الحقيقية للفقر وانخفاض الإنتاجية فى قرى الدول النامية **لا تتمثل** فى الظروف البيئية والطبيعية بقدر ما **تتمثل** فى العلاقات الاجتماعية الاستغلالية التى تربط كبار الملاك بالمعدمين ، وتلك التى تربط الأخيرين بمراكز القوة السياسية والاقتصادية وذلك على المستويين القومى والعالمى . وإذا كان « لبرامج تنمية القرية » أن تحقق قدراً من النجاح ، فإن عليها أن تبدأ أولا بحشد إمكانيات وطاقات الفلاحين ثم معاونتهم فى مواجهة أرستقراطية الأرض والتجار الوسطاء والسلطات السياسية . إن ذلك يمثل البداية الحقيقية لأية تنمية ناجحة فى قرى الدول النامية . ومن هنا فنحن نعتقد أن مدخل التنمية الحقيقية يتمثل فى **المشاركة الشعبية** ليس فقط على المستوى الإنتاجى ، بل أيضاً على المستويين الاقتصادى والسياسى . ونستطيع أن نضيف حقيقة أخرى هى : أن التغير فى البناء الطبقى (على مستوى القرية والمجتمع ككل) يمثل ركيزة أساسية للتنمية . ومن الضرورى بعد ذلك أن يزداد هذا التغير تدعيما ورسوخاً بفضل المشاركة الشعبية للفلاحين ، تلك المشاركة التى يجب أن تمتد لتتوسط وتتغلغل فى كل مجالات العلاقات الاجتماعية التى ترتبط برفاهيتهم وتنميتهم .

---

(٥٥) وهذا يعنى — بطبيعة الحال — رفض مسلمة التوازن الذى تنهض عليها برامج تنمية المجتمع الريفى إذ أننا نميل إلى تصور القرية فى الدول النامية على أنها مجتمع يتضمن فى داخله صراعات معينة ، كما يدخل هو الآخر فى صراعات مع الوحدات البنائية الأكبر . لمزيد من التفصيل انظر :

Frank, A.G; Capitalism and Underdevelopment ... *op. cit*, pp. 27 ff.

United Nations, Community Development... *op. cit.* (٥٦)

لكن مفهوم المشاركة الشعبية يظل — مع ذلك — غامضاً ما لم نتعرف على العلاقات الاجتماعية الأساسية التى تلعب الدور الأكبر فى تحقيق رفاهية الفلاح ، وما لم ندعم موقف المساومة الذى يمكن أن يتخذه الفلاح داخل هذه العلاقات الاجتماعية[٥٧] . إن من الحقائق المقررة أن قدرة الفلاح على المساومة داخل البناء الاجتماعى عادة ما تكون محكومة ومحدودة بافتقاره إلى مساحة الأرض الكافية ، وكمية المياه الضرورية ، ومقدار رأس المال الذى يمتلكه ، وفرصه فى الحصول على سلف نقدية وعينية وغير ذلك من تسهيلات كالتخزين والنقل . . . إلخ . وكلما تمكن الفلاح من الحصول على هذه التسهيلات ازداد وضعه داخل البناء الاجتماعى قوة ورسوخاً ، وبالتالى استطاع أن يتخذ موقف مساومة أكثر فعالية وتأثيراً . ومع ذلك فى كل الأحوال يتعين علينا التعرف على الدلالة الاقتصادية والسياسية لعلاقات التبعية التى يدخل فى إطارها الفلاح . كما يتعين علينا الوقوف على الأشكال التنظيمية المختلفة التى تسهم فى تشكيل هذه العلاقات على النحو الذى تبدو عليه[٥٨] .

وعادة ما يجد فلاحو الدول النامية أنفسهم يعيشون فى ظل « علاقات سوقية » مع أطراف أقوى . ومن الطبيعى ألا تكون هذه العلاقات فى صالحهم تماماً خاصة إذا تأملنا موقفهم داخل السوق الإنتاجى . فهم (أى الفلاحون) يفتقرون إلى رؤوس الأموال الضرورية التى تمكنهم من مواجهة الأطراف الأقوى ، تلك الأطراف التى تشكل بناءاً احتكارياً بالغ التعقيد يضم فيما يضم كبار الملاك والوسطاء التجاريين . ويميل بعض الدارسين إلى التقليل من دور هذه « العلاقات السوقية » وما تحدثه من آثار على الفلاحين استناداً إلى فكرة أولية هى ؛ أن وزن الفلاحين الفقراء داخل

---

(٥٧) ومن الطبيعى أن يتطلب ذلك تحليلا شاملا لبناء علاقات القوة فى المجتمع ككل ، ثم تحديد موقف الفلاحين داخل هذا البناء . ولا شك أن مثل هذا التحليل سوف يمكننا من الوقوف على مدى التأثير الذى قد يمارسونه فى إطار العلاقات الاجتماعية القائمة .

(٥٨) ويجب ألا يفهم من ذلك أن الفلاحين لا يستطيعون تحقيق قدر من المشاركة الشعبية فى ظل علاقات التبعية هذه . فقد يستطيعون — فى المدى القصير — زيادة إنتاجهم وبالتالى رفع مستوى دخولهم ، بل إنهم قد يتمكنون — فى المدى البعيد — من الإسراع بالتغيير الاجتماعى كلما اكتسبوا مزيدا من القوة داخل السوق ، وحققوا قدراً من الفعالية التنظيمية . لمزيد من التفصيل انظر :

Alavi, H; ,,Peasantry and Revolution", *The Socialist Register*, 1965, Merlin Press.

السوق إنما هو وزن ضعيف . لكن الملاحظة العابرة تكشف بوضوح عن زيف هذه الفكرة وتضليلها . فعلى الرغم من أن القوة الشرائية لكل فلاح على حدة ضعيفة إلى حد كبير ، إلا أن القوة الشرائية لمجموع الفلاحين (بالنظر إلى الاقتصاد القومى) ليست ضعيفة بأى حال من الأحوال ؛ فضلا عن أن ضعف القوة الشرائية للفلاح لا تعنى — كما يظن عادة — أن وجوده فى السوق منعدم تماماً ، ولكنها تعنى — أولا وقبل كل شىء — أن السوق يؤثر عليه تأثيراً مباشراً وعميقاً[٥٩] . بعبارة أبسط وأوجز : إن بناء السوق — بما ينطوى عليه من احتكار — هو الذى جعل الفلاح ذو قدرة شرائية ضئيلة . ومن البديهى أن الفلاح سوف يقدم على بيع سلعة فى السوق وشراء احتياجاته منه إذا ما أحس أن ذلك فى صالحه تماماً .

وفى ضوء الظروف السابقة نستطيع أن ندرك لماذا يضطر الفلاح إلى بيع منتجاته بسعر منخفض فى الوقت الذى يشترى فيه احتياجاته بسعر مرتفع نسبياً . إن التفسير الحقيقى لذلك يكمن فى موقف المساومة الضعيف الذى يقفه الفلاح : قطعة أرض زراعية محدودة ؛ ورأس مال ضعيف نسبياً ؛ وقلة إلمام بتقلبات السوق ، وافتقار للقروض اللازمة للإنتاج الزراعى . . . إلخ . وعلى ذلك تصبح **التعاونيات** القائمة على المشاركة الشعبية الحقيقية هى الحل الأمثل للظروف القاسية التى يعيش فى ظلها الفلاح ؛ أى أن مهمة هذه التعاونيات تتمثل فى إيجاد موقف متوازن يستطيع أن يحمى الفلاح من استغلال الوسطاء وتمكينه من الحصول على احتياجاته بأسعار معقولة . وعلى هذه التعاونيات أن تدخل فى منافسة حقيقية مع الوسطاء التجاريين الاحتكاريين ؛ بأن تعرض على الفلاح أسعاراً أعلى وظروف بيع أفضل لمنتجاته . ويجب ألا يقتصر دور هذه التعاونيات على شراء المنتجات الزراعية بأسعار معقولة ، بل يجب أن يمتد ليشمل التسليف الزراعى ، والتخزين ، والنقل ؛ وكلها أمور تسهم — ولا شك — فى تدعيم موقف الفلاح داخل سوق الإنتاج .

ولقد أوضحت خبرات بعض الدول النامية أن التعاونيات المستقلة التى تنشئها فئات معينة من الفلاحين لا تستطيع وحدها مواجهة تقلبات السوق ؛ تلك التقلبات التى تجد

---

(٥٩) E.H. Jaccoby; Man and Land; *oc. cit.*

سنداً قوياً من جانب القوى الاحتكارية[٦٠] . لذلك يجب أن تكون هذه التعاونيات ذات طابع عام شعبي بحيث تستطيع فى النهاية التعبير عن الجماهير العريضة من الفلاحين . إن عضوية الفلاح الصغير فى الجمعية التعاونية الزراعية لهو أفضل تعبير شعبي يستطيع مواجهة الاحتكار الذى يمارسه الوسطاء .

هذا وما يزال الخلاف محتدماً بين العلماء الاجتماعيين حول كيفية تحقيق المشاركة الشعبية للفلاحين . فالبعض يذهب إلى أن بالإمكان تحقيقها فى ظل المؤسسات القائمة بالفعل (بما فى ذلك الوزارات وأجهزة الحكم المحلى) ، والبعض الآخر يذهب إلى أن هذه المشاركة يجب أن تستند إلى تنظيم جديد ، تنظيم يعلو ويتجاوز المؤسسات القائمة . وأيًّا كان الأمر فإنى أعتقد أن هذه القضية ليست قضية **إدارية** بقدر ما هى قضية **سياسية** . أى أننا يجب أن ننظر إلى هذه القضية فى ضوء **الهدف** الذى نسعى إلى تحقيقه على الدوام وهو . تدعيم موقف الفلاح فى أسواق العمل والإنتاج والتسويق سواء أكانت أسواق محلية أم عالمية . إن ذلك **التدعيم** هو البداية الحقيقية لأى عمل شعبي فعال ، وهو المنطلق لأية تنمية ريفية حقيقية . وهو البداية لأى تغيير شامل واسع النطاق .

(٦)

ولا نستطيع أن نقف على إمكانيات التغير الاجتماعى فى قوى الدول النامية دون أن نتعرف على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون فى هذا المجال . وعلى الرغم من الكتابات السوسيولوجية العديدة التى تناولت التغير القروى فى الدول النامية على نحو ما أشرنا من قبل ، إلا أن دور الفلاحين فى هذا التغير (وكما تعكسه هذه الكتابات) كان محدوداً للغاية . فهم يبدون وكأنهم أسرى ظروف بيئية وطبيعية واجتماعية وثقافية لا يجدون منها فكاكًا . غير أن الحروب التى خاضها الفلاحون فى فيتنام ، والجوع الذى يعانى منه فلاحو الهند ، والدور الذى لعبه الفلاحون خلال الانتفاضات التى شهدتها روسيا والمكسيك وكوبا والجزائر ، كل هذه الأمور فرضت على علماء

---

(٦٠) Y. Clark; and M.R. Haswell, *The Economics of Subsixtence Agricutuelr*, Macmillan, London, 1966.

الاجتماع ضرورة دراسة الدور الذى يمكن أن يقوم به الفلاحون فى إحداث تغييرات شاملة فى مجتمعاتهم .

وواقع الأمر أن محاولة التعرف على دور الفلاحين فى التغيير الاجتماعى تنطوى على مشكلا ت نظرية بقدر ما تنطوى على مشكلات أيديولوجية[٦١] . فالفلاحون فى نظر بعض الدارسين يشكلون « طبقة » ، وفى نظر البعض الآخر يشكلون « برجوازية صغيرة » ، وفى نظر بعض ثالث « مجرد فكرة أو تصور » . ويترتب على ذلك اختلافات أساسية فيما يتعلق بتحديد موقع الفلاحين فى المجتمع[٦٢] . وعلى أية حال فيبدو أن هناك اتجاهين متعارضين : الأول يسعى إلى البرهنة على مدى انطباق التصور الماركسى للطبقة على الفلاحين ، ذلك التصور الذى يستند إلى الحقيقة الأساسية التى مؤداها أن المجتمع الصناعى يشهد استقطاباً بمقتضاه يتحول إلى طرفين

---

(٦١) ومع ذلك فبالإمكان – ولأغراض التحليل – التمييز بين أربع اتجاهات نظرية أساسية فى دراسة الفلاحين . الأول هو الاتجاه الذى تمثله النظرية الماركسية فى الطبقة ، وهو اتجاه ينظر إلى الفلاحين فى ضوء علاقات القوة ، أى بوصفهم يمثلون المنتجين الذين يخضعون للاستغلال فى ظل « مجتمع ما قبل الرأسمالية » . أما الاتجاه الثانى فهو ذلك الذى ينظر إلى الفلاحين فى ضوء نمط الاقتصاد الذى يعيشون فى ظله والذى يعكس بالتالى طبيعة البناء الاجتماعى . والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون مزرعة الأسرة بوصفها تعكس نمطاً اقتصاديا خاصاً . ومع أن كتابات ماركس تمثل نقطة انطلاق لهذا الاتجاه ، إلا أن تحديد أبعاد هذا الاتجاه وبلورتها قد ظهرت فى فترة لاحقة بفضل جهود دارسين آخرين . أما الاتجاه الثالث فهو إثنوجرافى ثقافى ؛ حيث يميل إلى دراسة الفلاحين بوصفهم فئة تعكس ثقافة قومية سابقة . أما الاتجاه الرابع فهو ذلك الذى ينطلق من مفاهيم وتصورات دوركايم . ومع أن هذا الاتجاه يتضمن فى داخله اتجاهات فرعية متنوعة ، إلا أن خطوطه الأساسية تمثل امتداداً للثنائية التى ميز فيها دوركايم بين المجتمعات البدائية (تضامن آلى) والمجتمعات الحديثة (تضامن عضوى) . لمزيد من التفصيل انظر : مقدمتنا لكتاب دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٦٢) وكمثال على ذلك نجد ماركس يحدد الطبقة فى ضوء علاقاتها بوسائل الإنتاج ، بينما يعرفها فيبر فى ضوء فكرة علاقات السوق ، بحيث نجده لا يمنح السيطرة الطبقية المكانة الأولى . لذلك نجد بيندكس وليبست يذهبان إلى أن المواقف الطبقية يمكن أن تتحدد بشكل أكثر وضوحاً فى ضوء نمط الملكية التى تدر عائداً اقتصاديا من ناحية ، وفى ضوء طبيعة الخدمات التى يمكن أن تقدم فى السوق . وقد اتخذ دارندورف موقفاً وسطاً حين ذهب إلى أن تعريف الطبقة يمكن أن يتم فى ضوء القوة وقدرتها (أى الطبقة) على تنظيم الإنتاج . انظر :

Shanin, T; "Peasantry as a Political Factor", op. *cit*; pp. 252-253.

أساسيين هما : الملاك الرأسماليون والبروليتاريا الريفية . لكن يبدو — مع ذلك — أن تطبيق فكرة الاستقطاب هذه على علاقة المدينة بالقرية تنطوى على قدر من التبسيط وإغفال بعض الخبرات التاريخية . أما الاتجاه **الثانى** فيميل إلى تقسيم الفلاحين إلى شرائح وقطاعات محلية — صغيرة . ثم إبراز الغموض الذى تنطوى عليه أهدافهم السياسية بوجه عام . غير أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة أساسية هى أن الفلاحين — عبر تاريخيهم — بدوا وكأنهم يعبرون عن أهداف سياسية معينة سعوا فى بعض الأحيان إلى تحقيقها ، وأنهم — فى عدد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية — قد دخلوا فى صراعات حادة مع الزعماء التقليديين والأرستقراطية الإقطاعية . وكنتيجة لجوانب القصور التى ينطوى عليها هذان الاتجاهان ، فإننى أميل إلى الاتفاق مع شانين Shanin على أن موقف الفلاحين ينطوى على قدر من **الازدواجية** . فهم — من ناحية — يشكلون طبقة اجتماعية خاضعة عمومًا لسيطرة طبقات أخرى ، وهم — من ناحية أخرى — يؤلفون عالمًا مختلفًا ، عالمًا يتصف بالاكتفاء الذاتى وبعلاقات اجتماعية مستقلة متميزة إلى حد ما . وعلى ذلك يمكن القول أن الفلاحين يشكلون النقطة التى يمكن أن يلتقى عندها التحليل الماركسى للطبقة مع الثنائيات غير الماركسية التى ظهرت فى الفكر السوسيولوجى الغربى الكلاسيكى (٦٣) .

ومما سبق يبدو واضحًا كيف أن الصراع بين الأفكار الماركسية والأفكار البرجوازية كان سببًا قويًا فى عدم ظهور اهتمام مبكر بتحديد الموقع الطبقى للفلاحين ، والدور الذى يمكن أن يضطلعوا به فى إحداث التغيير الاجتماعى . لكننا لو أمعنا النظر فى تاريخ الفكر الاشتراكى ذاته . لاحظنا أنه هو ذاته كان مسئولا — إلى حد كبير — عن عدم ظهور محاولات مبكرة لتحديد إسهام الفلاحين فى التحولات الاجتماعية . فمن المعروف أن رواد الاشتراكية العلمية حينما وضعوا نظرياتهم قد تصوروا أن الفلاحين فئة مصيرها الزوال تحت ضغط منافسة الزراعة الرأسمالية الكبيرة ، وأنها ستنحدر إلى صفوف البروليتاريا أو شبه البروليتاريا . لكن تجربة معظم الدول الأوربية المتقدمة لا تؤكد هذه التصورات . بحيث زاد عدد الفلاحين فى هذه الدول زيادة مضطردة ، وأصبحوا يشكلون كتلة متجانسة المصالح لا يستهان بها ، وصار من الضرورى

---

(٦٣) *ibid*; p. 254.

العمل على استمالتهم فى مرحلة الكفاح من أجل الثورة الاجتماعية على الأقل . وبخاصة من جانب الأحزاب « الديموقراطية الاجتماعية[٦٤] » . وكنتيجة لذلك نجد بعض النظريين الاشتراكيين يحاولون حل مشكلة تعريف الفلاحين عن طريق إعادة النظر فى مفهوم البروليتاريا ذاته ، بحيث يضم فيما يضم الفلاحين[٦٥] .

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات نظرية عديدة سعت إلى تجاوز وتخطى الجدل الذى ثار طويلا حول طبيعة الوضع الطبقى للفلاحين فى المجتمع . ومن هذه المحاولات تلك التى قام بها شانين فى مقال شهير له . فهو يذهب إلى أن انقسام الفلاحين إلى مجتمعات محلية ، وانتمائهم إلى جماعات متباينة ذات مصالح متفاوتة داخل هذه المجتمعات المحلية ، قد حال دون ظهور أهداف قومية واضحة ، وزعامات وطنية قوية ، وتنظيمات سياسية فعالة تعبر عن مصالحهم وآمالهم . كذلك كان للتخلف التكنولوجى (وعلى الأخص فى مجالات الاتصال والأسلحة والخبرة التكنيكية) الذى عاش فى ظله الفلاحين أكبر الأثر فى إجهاض كثير من الأعمال السياسية التى حاولوا القيام بها عبر تاريخهم . غير أن الفلاحين — مع ذلك وكما يقول شانين — يملكون مصادر قوة (اجتماعية وسياسية) لا يمكن تغافلها . فهم منتجو المواد الغذائية ، وهم ينتشرون فى مناطق ريفية شاسعة ، وهم بالإضافة إلى ذلك كله يشكلون الغالبية الغالبة

---

(٦٤) وفى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى بلغت المشكلة الزراعية بالنسبة للاشتراكيين ذروتها ، وبدأ زعماؤهم ومناصروهم فى مختلف البلاد مثل — كاوتسكى وفولمتار فى ألمانيا ، وجوريه فى فرنسا ، وفاندرفلد فى بلجيكا — يهتمون بها اهتماماً جدياً ، وكثرت مناقشاتهم وكتاباتهم حولها ، وترددت أصداء هذا الاهتمام فى محافل « الدولية الثانية » . لمزيد من التفصيل انظر الدكتور عبد الكريم أحمد ، بحوث فى الاشتراكية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٧٩ وما بعدها .

(٦٥) وإن كان التوسع فى تعريف معنى البروليتاريا يترتب عليه حتما تمييع البرنامج الاشتراكى أساساً ، لأن الفلاحين الذين يملكون الأرض التى يفلحونها لن ينضموا إلى أية حركة تطالب بالملكية العامة فى الأرض ، والفلاحين الذين لا يملكون ويتطلعون عادة إلى توزيع المزارع الكبرى التى يملكها كبار الملاك عليهم بالتساوى ، وليس إلى نقل ملكية هذه الضياع إلى المجتمع . لمزيد من التفصيل انظر المرجع السابق كذلك يمكن التعرف على محاولة سعت إلى تبنى تصور ماركسى غير متزمت للفلاحين فى الدول النامية فى :

Worsley, P; *The Third World*; Weidenfeld, London, 1964; esp. pp. 130 ff.

من الجنس البشرى[٦٦] . ويبدو أن فرص الفلاحين فى التأثير فى المجال السياسى تزداد بشكل واضح وملحوظ خلال فترات الأزمات الوطنية ، وعلى الأخص حينما تنشب صراعات يكون حسمها متوقفاً على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون .

هذا وقد ميز شانين بين ثلاثة أنماط متميزة من العمل السياسى الذى يمكن أن يقوم به الفلاحون . هناك **أولا** العمل السياسى الطبقى المستقل ، وهو العمل الذى يمكن أن يتم فى ضوء النظرية الماركسية فى الطبقة . وفى هذا النمط من العمل السياسى نجد الطبقة الاجتماعية تتبلور وتتحدد من خلال الصراع ، وتخلق تنظيمها القومى الشامل ، وتقوم بصياغة أيديولوجيتها وأهدافها ورموزها ، وتفرز القيادات الضرورية لممارسة النشاط السياسى . أما النمط **الثانى** فهو العمل السياسى الموجه ، حيث نجد الفلاحين يتحركون بتأثير صفوة خارجية متحدة . أى أن التنظيم الخارجى يمثل بالنسبة للفلاحين العامل الملهم الذى يوحد صفوفهم ويجمع شملهم على مستوى الأمة بأسرها[٦٧] ومن الملاحظ فى هذا النمط من العمل السياسى أن الصفوة الخارجية تلعب الدور الأساسى فى تحديد موقف الفلاحين . فهى صفوة ذات أهداف ثورية معينة ، وبناء تنظيمى محدد ، وأيديولوجية تسعى جادة إلى تحقيقها . أما النمط **الثالث** والأخير فهو العمل السياسى التلقائى . وقد يتخذ هذا النمط أحد شكلين الأول هو الشغب المحلى الذى ينشأ فجأة — ولفترة وجيزة نسبياً — نتيجة للإحباطات المتراكمة والإحساس بالتمرد . وعادة ما تتمكن السلطات الحكومية من قمع هذا الشغب وإحداث بعض التعديلات فى نظم الدولة . ومع ذلك فقد يكون هذا الشغب عاملا مساعداً فى تفجير أزمة حادة كانت قائمة بالفعل ، مما قد يهدد النظام السياسى فى المجتمع . أما الشكل الثانى فيتمثل فى سلبية الفلاحين . فلقد عرف التاريخ محاولات عديدة أبدى فيها الفلاحون

---

(٦٦) وفضلا عن ذلك يذهب شانين إلى أن الضعف (السياسى والاجتماعى) كان الصفة الغالبة التى ميزت الفلاحين خلال تاريخهم ، لكنه يذهب فى موضوع آخر إلى أن الفلاحين قد ظلوا على الدوام قوة سياسية كامنة ، وأن الخضوع الذى عاشوا فى ظله هو فى حد ذاته دليل قاطع على قوتهم المحتملة .

Shanin, T; "Peasantry as a Political Factor", *op. cit.*

(٦٧) ومن أمثلة هذه التنظيمات القوزاق فى روسيا ، وأنصار نابليون فى فرنسا ، والجيش الشعبى الذى شكله ماوتسى تونج . *ibid*, p. 257

مقاومة سلبية (كتخفيض الإنتاج مثلا) من أجل تحديد مجرى أحداث معينة[٦٨] .

ولقد دفعت الأحداث الثورية الأخيرة فى بعض دول أمريكا اللاتينية إلى إعادة النظر فى إمكانية قيام الفلاحين بتغييرات اجتماعية — اقتصادية — سياسية واسعة النطاق عن طريق العمل المسلح . وفى هذا المجال نجد محاولات عديدة تحاول التعرف على مدى ملاءمة مجتمعات الفلاحين لممارسة حرب العصابات . وتميل هذه المحاولات إلى إبراز جوانب القوة والضعف فى هذا النوع من الحروب . فمن جوانب القوة — مثلا — أن رجال العصابات يستطيعون تصفية تنظيماتهم العسكرية وقت الحاجة . ثم ربط أنفسهم بجماهير الفلاحين والتغلغل فى مختلف المناطق الشاسعة التى يعيشون فيها . كذلك فإنهم (أى رجال العصابات) يستطيعون استغلال سلبية الفلاحين وتحويلها لخدمة أهداف عامة بل وترجمتها إلى نوع من العمل المسلح . يضاف إلى ذلك قدرة رجال العصابات على العيش فى أماكن مختلفة دون إمدادات خارجية ، لأنهم — عادة — ما يفضلون استخدام أسلحة بسيطة . بيد أن حرب العصابات تجد أيضًا فى مجتمعات الفلاحين مصادر ضعف واضحة ؛ من ذلك — مثلا — انقسام وانتشار الفلاحين ، ثم افتقادهم لأيديولوجية محددة وأهداف واضحة . غير أن هذا الموقف قد يتغير إذا ما ظهرت جماعة من الثوريين المحترفين تقوم بصياغة أيديولوجية محددة تستطيع أن تربط مختلف فئات الفلاحين وتوجههم نحو عمل سياسى مشترك[٦٩] ، كما حدث فى الصين وفى أماكن أخرى من العالم[٧٠] .

(٧)

لكن حديثنا عن دور الفلاحين فى إحداث التغير الاجتماعى يظل — مع ذلك — غامضًا مالم نستشهد بأمثلة تاريخية واقعية حية . فخلال القرن العشرين شهد العالم ست انتفاضات اجتماعية — سياسية لعب فيها الفلاحون دوراً هامًّا هى : الثورة المكسيكية فى سنة ١٩١٠ ، والثورتان الروسيتان فى سنتى ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، والثورة الصينية التى تمت على مراحل عديدة تبدأ من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٤٨ ، والثورة

---

(٦٨) *ibid*; p. 258.

(٦٩) *ibid*; p. 259; and also R. Debray; Revolution in the Revolution, *Monthly Review*, vol. 19, 1967.

(٧٠) aS. Schram, *Mbo Tse Tung*; Pelican, 1966.

الفيتنامية التى نبتت جذورها خلال الحرب العالمية الثانية ، والثورة الجزائرية التى بدأت فى سنة ١٩٥٤ ، وأخيراً الثورة الكوبية فى سنة ١٩٥٨ . وفى كل هذه الثورات قام الفلاحون بدور بارز فى إحداث تحولات اجتماعية شاملة (٧١) .

ولا شك أن الدور الذى لعبه الفلاحون فى هذه الثورات (وهى ثورات دول نامية أساساً) قد لفت أنظار بعض الدارسين المحدثين لما يمكن أن يسهم به فلاحو الدول النامية فى تغيير مجتمعاتهم . وتبدو أهمية هذه النقطة إذا ما علمنا أن النظرة العلمية التقليدية للفلاحين كانت تميل إلى **استبعاد** فكرة قيامهم بانتفاضة أو ثورة . فهم (أى الفلاحون) مضطرون على الدوام للامتثال والانصياع والانضباط وتحمل الأخطاء السياسية التى يرتكبها الحكام . وتستند هذه النظرة إلى عدة اعتبارات . من ذلك — مثلا — أن الفلاح يفلح أرضه بمفرده ولا يرتبط بالآخرين إلا فى حدود معينة . وأنه (أى الفلاح) يدخل فى علاقات تنافسية مع الآخرين من أجل الحصول (أو التحكم) على المصادر الاقتصادية فى القرية . كذلك فإن العبء الشديد الملقى على عاتق الفلاح نتيجة لظروف عمله القاسية ذات الطبيعة الروتينية، من شأنه أن يحول بينه وبين الاندماج أو الارتباط السياسى . وفضلا عن ذلك فإن روابط القرابة الممتدة والتزامات المساعدة المتبادلة داخل القرية قد تحول بينه وبين تبنى نظرة أكثر شمولا للمجتمع الكبير الذى يعيش فى ظله . يضاف إلى ما سبق أن مصالح الفلاحين — وعلى الأخص الفقراء منهم — غالباً ما تتقاطع تقاطعاً عرضياً مع طبقات أخرى داخل المجتمع . فقد يكون الفلاح — فى وقت واحد — مالكاً ، ومستأجراً ، وصاحب متجر . ومن الطبيعى أن يؤثر هذا **الانتماء المتعدد** على طبيعة الوضع الطبقى الذى ينتمى إليه الفلاح وبالتالى على نظرته نحو العالم (٧٢) .

---

(٧١) هذا لا ينفى — بطبيعة الحال — ظهور حركات فلاحية فى دول نامية أخرى . وربما كانت الهند من الأمثلة على ذلك . ولقد سجل شودورى Chandhuri نشوب إحدى عشر حركة فلاحية ضد كبار ملاك الأرض وذلك خلال فترة الحكم الاستعمارى البريطانى . انظر :

Chaudhuri; *Civil Disturbances During the British Rule in India*. 1765-1857. Caalcutta, 1955

ولقد أوضح شودورى أن الخطوط الطبقية والطائفة قد ذابت تماماً خلال هذه الحركات ، وتبلورت أهداف عامة تتمثل فى التحرر من الاستغلال والسيطرة التى كان يمارسها الإقطاعيون .

(٧٢) See J.M. Halpern, *The Changing Village Community*; Prentcie-Hall, 1967; Pssim

وإذا كان صحيحاً أن الفلاحين — بوجه عام — أقل قدرة على التمرد والثورة ، فسيترتب على ذلك ضرورة إيجاد تفسير مقنع للانتفاضات الاجتماعية والسياسية التى صدرت عنهم أو التى شاركوا فيها بفعالية . بعبارة أخرى لا بد من التعرف على الظروف الخاصة التى دفعت بعض فلاحى الدول النامية خلال القرن العشرين لمواجهة بعض الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ثم محاولة التغلب عليها وتغييرها . ويميل ولف Wolf إلى تفسير هذا الموقف فى ضوء **ثلاثة** عوامل أساسية : ديموجرافى ، وإيكولوجى ، وسياسى (٧٣) . أما العامل **الديموجرافى** فتعبر عنه البيانات الإحصائية المتعلقة بالنمو السكانى ، على الرغم من أن الأسباب التى تناولت هذا النمو حتى الآن ليست مقنعة تماماً (٧٤) . وفيما يتعلق بالعامل **الإيكولوجى** نلحظ أن الزيادة الهائلة فى عدد السكان قد ارتبطت بفترة تاريخية تحولت فيها الأرض الزراعية وما يرتبط بها من **مصادر** إلى **سلع** بالمعنى الرأسمالى لهذه الكلمة . وحينما تتحول الأرض الزراعية إلى سلعة فإنها تخضع لمتطلبات السوق ، ذلك السوق الذى يرتبط ارتباطاً مباشراً وقوياً باحتياجات الفلاحين الخاضعين له . ويتضح هذا الموقف بجلاء حينما نعلم أن السوق — خلال مرحلة تاريخية معينة — لم يكن يشكل محوراً أساسياً بالنسبة لحياة الفلاحين بسبب السيطرة القوية لاقتصاد الإعاشة على نحو ما أوضحنا فى موضع سابق . وكنتيجة لتحول الأرض الزراعية إلى سلعة اقتصادية ، ظهرت أشكال جديدة من السيطرة كشراء الأرض الزراعية بالقوة أو نزع ملكيتها كلية (المكسيك والجزائر وكوبا) أو

---

(٧٣) Eric Wolf; "On Peasant Rebellions", *International Social Science Journal*", vol. 21, 1969.

(٧٤) فعلى سبيل المثال نجد أن عدد سكان المكسيك فى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن يتعدى ٥,٨ مليون نسمة ، بينما وصل هذا العدد إلى ١٦,٥ مليوناً عشية الثورة (سنة ١٩١٠) . أما روسيا الأوربية فقد كان عدد سكانها ٢٠ مليوناً فى سنة ١٧٢٥ بينما بلغ عدد سكانها فى مطلع القرن العشرين ٨٧ مليوناً . كذلك نجد عدد سكان الصين فى سنة ١٧٧٥ لم يكن يتجاوز ٢٦٥ مليوناً ثم ارتفع إلى ٤٣٠ مليوناً فى سنة ١٨٥٠ حتى وصل إلى ٦٠٠ مليون عند نشوب الثورة . أما فيتنام فقد كان عدد سكانها (كما كان يقدر) يتراوح فيما بين ٦ ملايين و ١٤ مليوناً فى سنة ١٨٢٠ ثم وصل إلى ٣٠,٥ مليوناً فى سنة ١٩٦٢ . وفيما يتعلق بسكان كوبا فإن عددهم لم يكن يزيد على ٥٥٠,٠٠٠ فى سنة ١٨٠٠ ثم وصل إلى ٥,٨ ملايين فى سنة ١٩٥٣ ، وأخيراً نجد عدد سكان الجزائر يصل إلى ١٠,٥ ملايين فى سنة ١٩٦٣ ، وهو عدد يفوق أربعة أضعاف سكانها عند بداية الاستعمار الفرنسى . وللتعرف على بعض الدلالات السوسيولوجية لهذه البيانات الإحصائية . انظر :

Eric Wolf; *Peasants*; Prentice Hall; Englewood Cliffs, New Jeosey, 1966.

عن طريق تمكين الرأسماليين من ممارسة إغراءاتهم بأن يشجعوا الفلاحين على بيع أراضيهم بأثمان مرتفعة نسبيًا حتى يمكن تخصيصها لأغراض استثمارية رأسمالية (الصين وفيتنام) . ويضاف إلى ذلك الإجراءات المختلفة التى استخدمت لتدعيم النظام الرأسمالى عن طريق فرض ضرائب باهظة على صغار الفلاحين ، وربط الفلاحين — شيئًا فشيئًا — بالسلع الصناعية . ومن الطبيعى أن تؤدى هذه الضغوط جميعها إلى اختلال التوازن الإيكولوجى للقرية فى الدول النامية[٧٥] ، وهو اختلال لم يكن بمعزل عن اختلال التوازن الإيكولوجى للمدينة . يعبر عن ذلك بوضوح تلك الأمثلة التقليدية التى تستخدم لتوضيح مدى ارتباط المهاجرين إلى المدينة بقراهم الأصلية ، ومدى شيوع الهجرة الموسمية من قرى الدول النامية إلى مدنها[٧٦] . بعبارة موجزة كان الاختلال الذى تعرضت له القرية مصاحبًا لاختلال شهدته المدينة وبدرجة أعمق .

ومن الطبيعى بعد ذلك أن تؤثر التغيرات الديموجرافية والإيكولوجية على **الواقع السياسى** تأثيراً واضحًا . فالتطورات التى طرأت على السوق أدت إلى تحولات عنيفة وانقسامات واضحة بين الصفوات الحاكمة ، بحيث أصبحنا نألف صراعًا بين سلطة التجار والمنظمين الصناعيين من ناحية وسلطة رؤساء القبائل وكبار ملاك الأرض من ناحية أخرى[٧٧] . إن تغلغل السوق فى الاقتصاد الزراعى لم تؤثر فقط على إيكولوجية القرية ، ولكنه خلق أيضًا علاقة وثيقة عضوية بين القطاعين الحضرى والريفى . وإذا كان اتساع نطاق التجارة قد **أحدث** تغييرات عنيفة على بناء القرية ، فإنه **أفقد** أصحاب السلطة — إلى حد ما — القدرة على التنبؤ بالسلوك

---

(٧٥) ومن أمثلة ذلك أن الإصلاحات الزراعية المتعاقبة التى تمت فى روسيا فيما قبل الثورة قد حرمت الفلاحين من امتلاك مساحات من أراضى الغابات والمراعى . كذلك أدى التغلغل التجارى فى مجال الزراعة إلى حرمان الفلاحين من ملكية الأراضى المستصلحة فى كل من المكسيك والجزائر وفيتنام ، لأن هذه الأراضى خصصت — أساساً — لمشروعات رأسمالية . للوقوف على مزيد من الأمثلة انظر :

C.S. Belshaw; *Traditional Exchange and Modern Markets*, Prentaice-Hall, 1965.

(٧٦) انظر جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، المرجع السابق ، الفصل الثالث .

(٧٧) Eisenstaat, S.N., *Modernization : Protest and Change*, Prentice-Hall, 1966.

الذى يمكن أن يصدر عن الفلاحين . ومن شأن هذا الموقف أن يؤدى إلى اتساع الهوة بين الحكام والمحكومين (٧٨) .

إن فهم تأثير العوامل الثلاثة السابقة على قرى الدول النامية فهما تاريخيًا بنائيًا مطلب ضرورى لتفسير الحركات الاجتماعية والسياسية التى قام بها الفلاحون خلال هذا القرن (٧٩) . فالفلاح الفقير أو العامل الزراعى الذى يعتمد اعتماداً كليًا على أحد الإقطاعيين فى الحصول على مقومات حياته لا يملك قوة تكتيكية ،

---

(٧٨) أشار بارنجتون مور Moore إلى أن هذا الموقف ليس دائم الحدوث . فلقد أوضح كيف أن الأشكال الإقطاعية التقليدية قد تم استغلالها فى كل من ألمانيا واليابان للحيلولة دون ظهور هذه الهوة فيما يتعلق بالقوة والاتصال ، وذلك خلال فترة التحول إلى النظام التجارى الصناعى . ومع ذلك فى الحالات التى لا يحدث فيها ذلك (أى حينما لا توجد نزعة إقطاعية عسكرية إدارية) ، فإن الهوة المتزايدة بين الحكام والمحكومين تؤدى إلى ظهور صفوة مضادة تحاول مواجهة القيادة التى تدعم تغلغل الطابع التجارى ، محاولة بذلك الارتباط مع أهداف الفلاحين . وغالباً ما تتشكل هذه الصفوة المضادة من قيادات محلية إقليمية تقف موقفاً وسطاً بين القرية والمدينة . انظر :

Barrington-Moore Jr; Social Origins ... *op. cit.*

(٧٩) يحاول هوبسباوم Hobsbawn تفسير ثورات الفلاحين من وجهة نظر مختلفة إلى حد ما . فهو يذهب إلى أن الفلاحين لا يتمردون فقط بسبب فقرهم و إحباطهم ، ولكنهم يتمردون بسبب فقرهم و إحباطهم المتزايد . ويحاول هوبسباوم أن يبرهن على أن الثورات التى قام (أو شارك) بها الفلاحون كانت — تفتقد إلى الوضوح الأيديولوجى انظر مؤلفه :

E.J. Hobsbawm; *Primitive Rebels Studies in Archaic Forms of Social Movements in the 19th and 20th. Centuries* (Manchester : Manchester University Press, 1959), pp. 24-25.

وبغض النظر عن مدى الصدق الإمبيريقى لقضية هوبسباوم ، فإن الشىء الملاحظ — كما أشار مور بحق — هو أن أغلب انتفاضات الفلاحين (باستثناء أكثرها شعبية وشمولا) كانت أقرب إلى العصيان منها إلى الثورة ؛ إذ أن هذه الانتفاضات لم تؤد إلى تغيرات أساسية فى المجتمع . وفضلا عن ذلك كان ضعف البناء الاجتماعى الاقتصادى فى بعض الدول النامية (وعلى الأخص الصين وروسيا) عاملا أساسياً مساعداً لهذه الانتفاضات . لكننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك أيضاً التطورات التى طرأت فى مجال الصناعة والتجارة وعلى الأخص فى علاقاتها بالقرية . غير أن ذلك يجب ألا يدفعنا إلى التسليم بأن الدول التى شهدت انتفاضات فلاحية كانت تخبر ظروفاً اقتصادية اجتماعية سياسية متماثلة . فانتفاضات الفلاحين فى الهند كانت مرتبطة بإفقار الفلاحين على نطاق واسع ، وانتفاضات الفلاحين فى اليابان كانت مرتبطة بسياسة الكبح التى مارسها الحكام ، وانتفاضات الفلاحين فى الصين كانت تعبيراً عن تفكك سياسى يكاد يشمل المجتمع الصينى برمته ولا يقتصر على القرية الصينية . انظر :

Moor, B; Jr; Social Origins... *oe. cit.* esp. ch. 4.

ذلك لأنه يخضع تماماً للقوة التى يمارسها هذا الإقطاعى ، فضلا عن أنه (أى الفلاح الفقير) يفتقد إلى المصادر الضرورية التى تمكنه من الدخول فى صراع من أجل القبض على مقاليد القوة. ولنا أن نتوقع بعد ذلك أن الفلاح الفقير أو العامل الزراعى لا يميل إلى اتخاذ طريق التمرد والعصيان ، إلا إذا كان باستطاعته الاعتماد على **قوة خارجية** تعينه على تحدى الإقطاعى ومواجهته . ولقد كانت هذه القوة الخارجية بالنسبة لفلاحى الصين متمثلة فى الجيش الأحمر الصينى الذى تولى تحطيم قوة الإقطاعيين فى القرى الصينية ، كما كانت هذه القوة الخارجية بالنسبة لفلاحى الاتحاد السوفييتى متمثلة فى انهيار الجيش الروسى فى سنة ١٩١٧ ثم تجنيد الفلاحين فى الجيش على نطاق واسع . ومن الطبيعى أن يختلف سلوك الفلاح الفقير عن سلوك الفلاح الغنى فى هذا المجال . فالأخير لا يميل إلى التمرد ، لأنه — بحكم موقعه الطبقى وارتباطه بأجهزة الدولة — يمارس بالفعل سلطة محلية متحالفاً بذلك مع الصفوة المتحكمة .

وتشير وقائع الحركات الاجتماعية والسياسية التى أسهم فيها فلاحو الدول النامية خلال هذا القرن إلى حقيقة أساسية تتعلق بأكثر الفئات ميلا للارتباط والمشاركة فى حوادث الثورة أو الانتفاضة . ذلك أن هناك **فئتين** أساسيتين يبدو أنهما وقفا موقفاً إيجابيًّا من هذه الحوادث هما : الفلاحون ذوى الحيازات الزراعية المتوسطة ، والفلاحون الذين يعيشون فى مناطق لا تخضع مباشرة لسيطرة وتحكم الإقطاعيين . فالأولون يمثلون السكان الريفيين الذين يتمتعون — بالفعل — بملكية قطعة معينة من الأرض يفلحونها بأنفسهم . ومن شأن هذا الاستقلال النسبى أن يمنح هؤلاء الفلاحين قدراً أدنى من الحرية التكتيكية فى مواجهة الإقطاعيين . وما يقال عن هؤلاء يقال أيضًا بالنسبة للفلاحين الذين يعيشون فى مناطق بعيدة نسبية عن تحكم الإقطاعيين . والملاحظ أن ملكية الأرض بالنسبة لهؤلاء الفلاحين الأخيرين ليست هى المصدر الأساسى لحياتهم فهم يقومون بأعمال موسمية مختلفة قد لا تخضع مباشرة لسيطرة القوة الخارجية . ولقد أثبت هؤلاء الفلاحون قوتهم التكتيكية خلال انتفاضات الفلاحين . ومن أمثلة ذلك ما حدث فى قرية موريلوس morelos فى المكسيك ، والكوميونات التى أنشئت فى الأقاليم الزراعية الوسطى فى روسيا ، وتلك التى أقامها الشيوعيون الصينيون بعد مسيرتهم الكبرى[٨٠] .

---

(٨٠) Wolf, E; "Peasant Rebellions", *op. cit*

وليس من الصعب علينا أن نكتشف مدى تعارض هذه الأفكار مع الأفكار التى روج لها بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا من أن « متوسطى الفلاحين » يعبرون بوضوح عن الطابع « القروى » ، وبالتالى يعبرون عن اتجاه محافظ يميل إلى تثبيت الأوضاع الراهنة . وإذا صح القول بأن « متوسطى الفلاحين » لديهم إمكانات ثورية (وهو ما تعارضه الدراسات الاجتماعية التقليدية) ، فإن التفسير الوحيد الممكن لهذا الموقف هو أن « متوسطى الفلاحين » هم أكثر فئات الفلاحين تعرضًا للتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تغلغل الطابع التجارى فى مجال الزراعة ، فى الوقت الذى تظل فيه علاقاتهم الاجتماعية محتفظة ببنائها التقليدى ، وإذاً فهؤلاء الفلاحون يحاولون مواجهة ظروف متغيرة غير متزنة مصدرها زيادة السكان ، ومواجهة منافسة الإقطاعيين ، والتغلب على أخطار نقص المياه ، ومقاومة ظروف السوق غير المواتية[٨١] .

يضاف إلى ما سبق أن متوسطى الفلاحين (وقد يبدو فى ذلك نوعًا من التناقض) هم أكثر الفئات تعرضًا للمؤثرات التى تحدثها البروليتاريا الجديدة الناشئة . فالفلاح الفقير أو المعدم يفقد صلته القوية بالأرض حينما ينتقل إلى المدينة أو المصنع . أما « الفلاح المتوسط » فيظل مقيما فى قريته ، بينما يرسل أبناءه للعمل فى المدينة . وبذلك نجد « الفلاح المتوسط » يخبر — فى وقت واحد — موقفًا فيه تنقسم أسرته إلى مجموعتين مجموعة تعمل فى القرية (الزراعة) ، وأخرى تعمل فى المدينة[٨٢] (الصناعة والخدمات) . ومن شأن ذلك أن يجعل « الفلاح المتوسط » على إلمام بالاضطرابات الحضرية والأفكار السياسية بوجه عام[٨٣] .

---

(٨١) بطريقته الخاصة يحاول بارنجتون مور البرهنة على أن الزراعة الفقيرة المنتشرة فى الهند (وهى الزراعة التى تناقض زراعة البساتين التى كانت منتشرة إلى حد ما فى الصين واليابان) فضلا عن استكانة وخمول الفلاحين الهنود كانا من ضمن أسباب ضعف انتفاضات الفلاحين فى الهند . انظر :

Moore, B; Jr; The Social Origins ... *op. cit.*

(٨٢) Tillion, G; *France and Algeria* : *Complementary Enemies*, Knopf; 1961.

(٨٣) ومن الصعب القول بأن هذه الظروف وحدها يمكن أن تشكل بداية لحركة ثورية فلاحية . فهناك — بالإضافة إلى ذلك — عوامل يجب ألا نقلل من شأنها . من أهمها الموقع الجغرافى للإقليم أو القرية بالنسبة للسلطة المركزية (أى سلطة الدولة) . ولقد أوضحت التجارب الثورية المختلفة التى أشرنا إليها أن المناطق الريفية البعيدة عن السلطة المركزية قد تكون أكثر ميلا للتمرد والاحتجاج . ويصدق ذلك على جنوب الصين الذى كان بداية لحركات العنف الثورى ضد الحكومة الصينية . وفى المكسيك كانت =

هذا وقد احتد الجدل بين علماء الاجتماع حول إمكانية تحول انتفاضة الفلاحين إلى ثورة حقيقية ، أى تحول الجهود التى يبذلونها لتصحيح الأخطاء إلى محاولة قلب نظام الحكم ذاته . هنا نجد الماركسيين يذهبون إلى أن الفلاحين لا يستطيعون القيام بثورة دون الاستعانة بقيادة خارجية[٨٤] . غير أن الشواهد المتعلقة بالانتفاضات (أو الثورات) التى أشرنا إليها من قبل، لا تؤيد ذلك تماماً فحينما تمكن الفلاحون — بنجاح — من التمرد على النظام القائم (فى ظل قياداتهم) استطاعوا — بعد ذلك — إعادة تشكيل البناء الاجتماعى للريف ، بحيث أصبح هذا البناء ملائماً لمصالحهم ورغباتهم . لكن قدرات هؤلاء الفلاحين المتمردين لا تستطيع أن تتعدى هذه الحدود ؛ أى أنهم لا يستطيعون الإطاحة بنظام الحكم القائم ككل (الذى يتمركز أساساً فى المدن الكبرى) والتحكم فى النشاطات غير الزراعية . ولعل ذلك هو ما حدث تماماً فى المكسيك وروسيا . فلقد ظل الفلاحون المتمردون يقيمون فى مناطقهم الريفية ولم يتمكنوا من مواجهة المركب الصناعى — العسكرى — التجارى المتمركز أساساً فى المناطق الحضرية . بعبارة أخرى فإن كلاً من التجارة والتصنيع قد وضعت حدوداً معينة لانتفاضة الفلاحين ؛ بل ومنحتها طابعاً « فوضوياً » .

ولم تكن انتفاضات الفلاحين خالية تماماً من أية تصورات يوتوبية ؛ فهم يطمحون أو يتخيلون قرية متحررة من جامعى الضرائب ، ومقاولى الأنفار ، والإقطاعيين ، والموظفين الذين يمثلون عيون النظام الحاكم المستبد . لكنهم (أى الفلاحين) يحسون — فى نفس الوقت — أنهم يفتقدون إلى الخبرة الضرورية لإدارة الدولة كجهاز إدارى معقد ؛ لذلك نجدهم يكونون تصوراً سلبياً إلى حد بعيد عن فكرة الدولة ذاتها ؛ فهى بالنسبة لهم كما سلبيا لا قيمة له ؛ ومما يتعين عليهم إقامة تصور

=المناطق الريفية الشمالية مصدراً للانتفاضات. وما يقال عن الصين والمكسيك يمكن أن يقال عن فيتنام . لكننا — مع ذلك — يجب ألا نغفل عاملا آخر هو الاحتكاك الثقافى . فأحداث جنوب الصين كانت — إلى حد ما — نتيجة للاحتكاك بالغرب ، وأحداث المكسيك فى الشمال كانت نتيجة للمؤثرات الوافدة من الولايات المتحدة ، فضلا عن الطبيعة الخاصة لشمال المكسيك (حيث توجد نسبة كبيرة من رجال الأعمال ورعاة البقر) . لمزيد من التفصيل انظر :

H. Alavi, "Peasantry and Revolution", *op. cit.*

D. Mitrany; *Marx Against the Peasant*, Collier, 1961.

(٨٤)

جديد للنظام الاجتماعى ؛ تصوراً لا يعبر — بالضرورة — عن طابع الدولة بمعناها المألوف . ولعل هذه الفكرة — على وجه التحديد — هى التى دفعت بعض الدارسين إلى وصف حركات الفلاحين « بالفوضوية[٨٥] » .

إن انتفاضات الفلاحين خلال القرن العشرين ليست مجرد استجابة بسيطة لمشكلات محلية إقليمية ؛ إنها انعكاس لتحولات اجتماعية اقتصادية سياسية عالمية .

ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى التأثير الذى أحدثه السوق حينما أفقد هؤلاء الفلاحين علاقاتهم القوية بجذورهم العميقة ، ووضعهم فى سباق اجتماعى جديد يختلف عن ذلك الذى ألفوه لآلاف السنين . لقد أحدث التصنيع وتغلغل التجارة فى المناطق الريفية واقعاً اجتماعياً غير متزن ، فرض على الفلاحين ضرورة التكيف . ومن الطبيعى أن يكون التمرد أحد صور هذا التكيف . وفضلا عن ذلك فلقد تعرضت السلطة السياسية التقليدية للضعف والانهيار ، وكان طبيعياً بعد ذلك أن تظهر قوى اجتماعية جديدة تحاول استغلال الفراغ الذى نجم عن ضعف السلطة التقليدية .

إن مكونات البناء الاجتماعى لا تظل دائماً فى حالة ثبات ، فهى دائماً فى حالة تغير لا ينقطع . تلك حقيقة أساسية يتعين أخذها فى الاعتبار عند دراسة ديناميات القرية فى الدول النامية . لقد ظلت دراسة التغير الاجتماعى للقرية النامية — لفترة طويلة — تميل إلى إبراز الجانب البنائى الداخلى الذى يعبر عن الاستقرار والتوازن . مغفلة بذلك التأثيرات العالمية التاريخية (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية) التى تسهم — ولا شك — فى إحداث تغييرات عميقة . إن القرية فى الدول النامية ليست مجتمعاً « بسيطاً » « شعبياً » « منعزلاً » كما تصوره كثير من علماء الاجتماع . فمنذ

---

(٨٥) J, Halpern, J; The Changing Village Community, *op. cit.*

وفى هذا الكتاب نجد تحليلا لبعض ثورات الفلاحين (فى الهند والصين والاتحاد السوفييتى) . ومع ذلك يلاحظ أن التفسير الذى قدمه هالبرن لثورات الفلاحين يختلف عن ذلك الذى أشرنا إليه من قبل . فهو يذهب إلى أن هذه الثورات نشبت أساساً لأسباب قومية ودينية وسياسية — أيديولوجية . وفى ذلك يقول : « إن ثورات الفلاحين لم تنشب بسبب المؤامرات والاستغلال ، ولكنها نشبت بسبب الرغبة — فى النمو والتقدم » *ibid*; p. 121.

بداية الاستعمار وقوى الدول النامية ترتبط بالعواصم القومية والعمالية ارتباطاً عضوياً ولعل تاريخ قرى الهند وأفريقيا وأمريكا اللاتينية خير مثال يوضح هذه الفكرة بجلاء . إن البناء الاجتماعى — الاقتصادى — السياسى الذى شهدته هذه القرى لقرون عديدة هو — أولا وقبل كل شىء — نتاج طبيعى للتفاعل التاريخى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ذلك التفاعل الذى انعكس بوضوح على واقع الدول المتخلفة بعامة ومناطقها الريفية بخاصة .